



وزارة الخارجية الأمريكية

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي عن ممارسات حقوق الإنسان لسنة ٢٠٠٩
صادر من مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل في وزارة الخارجية الأمريكية في ١١
مارس / آذار ٢٠١٠

المملكة العربية السعودية

مقدمة

المملكة العربية السعودية هي حكم ملكي تحكم من قبل عائلة آل سعود ويبلغ عدد سكان المملكة 28.5 مليون نسمة ، ويشمل ذلك حوالي 5.8 ملايين شخص من المقيمين الأجانب. ومنذ ٢٠٠٥ تسلم الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود العرش كراعي الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة.

وتستند الحكومة في شرعيتها للحكم على تفسير الشريعة الإسلامية والقانون الأساسي للحكم لعام ١٩٩٢ .

يحدد القانون الأساسي نظام الحكم، وحقوق المواطنين، وسلطات الدولة وواجباتها، وأن القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة يشكلان دستور الدولة.

في ٢٠٠٥ أقيمت في البلاد انتخابات لانتخاب نصف المستشارين للمجالس البلدية ومن الذكور فقط وهي أول انتخابات في البلاد منذ عام ١٩٦٣ ، واحتفظت السلطات المدنية بشكل عام على سيطرة فعالة على قوى الأمن.

وخلال العام تم ملاحظة المشاكل التالية فيما يتعلق بحقوق الإنسان :

* لا يوجد حق لتغيير الحكومة ؛

- * الاعتقال والسجن التعسفيين ؛
- * وفي بعض الأحيان السجن الانفرادي ؛
- * حرمان المتهم من محاكمة علنية عادلة ؛
- * استثناء بعض الأفراد من الخضوع لسيادة القانون والافتقار للاستقلال القضائي ؛
- * السجناء السياسيين ؛
- * التقييد الواضح والشديد للحريات المدنية مثل حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة والانترنت وحرية الاجتماع والحركة والدين.
- * فساد ونقص في الشفافية الحكومية.

ان العنف ضد النساء والتمييز على أساس الجنس والدين والمذهب والأثنية شائع في السعودية. وهناك قيود صارمة على حقوق العمال وخاصة العمال الأجانب.

لقد حدثت انجازات قيمة في مجال حقوق الإنسان خلال السنة شملت تنفيذ تدقيق النظام القضائي للملكة الذي صدر عام ٢٠٠٧ والذي شمل تأسيس محكمة كبرى جديدة ومحاكم استئناف اقليمية ومحاكم متخصصة للنظر في القضائية العامة والجنائية والشخصية والاقتصادية وقضايا العمل ، ومراجعة منهجية للقرارات القضائية وتحويل مسؤولية التأجير ، تدريب وإشراف على القضاة من قبل وزارة العدل لمجلس القضاء الأعلى.

ولأجل دعم هذه الإصلاحات ، أعاد الملك تنظيم مجلس كبار علماء الدين ليشمل ممثلين من المذاهب السنية الأربعة لتوسيع مصادر تفسيرات الشريعة الإسلامية .

افتتحت جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا وهي الجامعة الأولى للتعليم المختلط أبوابها وعين الملك أول امرأة كوكيلة وزير لتعليم البنات .

احترام حقوق الإنسان

القسم الأول

احترام سلامة الإنسان بما في ذلك التحرر من:

أ- الحرمان التعسفي أو غير القانوني من الحياة

لم ترد تقارير تثبت أن الحكومة أو أحد وكلائها قد ارتكب جرائم قتل ذات دوافع سياسية خلال السنة.

بيد أن هناك تقارير لبعض وسائل الإعلام تحدثت عن قيام بعض القوات المسلحة السعودية بقتل مدنيين يمنيين خلال الصدمات التي حدثت على الحدود مع المقاتلين الحوثيين اليمنيين . ووفقا لتقرير منظمة العفو الدولية الصادر في ٢٢ يوليو يقول بان بعض الأشخاص قد قتلوا في ظروف غير معروفة تحت يافطة محاربة الإرهاب."

ووفقا إلى وسائل إعلام دولية ، ففي الأسبوع الأول من شهر يونيو ، مات في سجن الحائر المواطن السعودي عبد الله الرومين ، وهو مقاتل سعودي تم تسليمه من العراق . وأنكر الناطق الرسمي لوزارة الداخلية هذه التقارير الصحفية قائلاً بأنه لم يتم موت أي سجين في مراكز اعتقال الدولة في ذلك الأسبوع .

ومنذ بداية يوم ٤ نوفمبر واستمراراً حتى نهاية السنة ، اشتركت مجاميع مسلحة من المقاتلين الحوثيين من اليمن وقوات سعودية في نزاع عبر الحدود ، وزعمت الحكومة السعودية بان الهجمات التي قامت بها كانت ضمن المناطق السعودية وكانت تنوي القضاء على المجاميع المسلحة للمقاتلين الحوثيين الذين دخلوا إلى الأراضي السعودية وقتلوا ثلاثة حراس حدود وجرحوا ١٥ آخرين من قوات الحدود في منطقة جبل الدخان . ووفقا الى بعض التقارير الصحفية ، فان الهجمات السعودية قد أدت إلى مقتل ٥٤ مدني في مدينة النضير وجرحت عدد غير معروف .

بعد مقتل ستة أشخاص في شهر مارس من عام ٢٠٠٨ على اثر مطاردات في السيارة من قبل دورية للشرطة الدينية ، أعلنت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في يوليو ٢٠٠٨ سياسة جديدة يمنع بموجبها مطاردة المشتبه بهم ، والتزمت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالقانون الجديد وعلى اثر ذلك لم تحدث حوادث قتل .

في سبتمبر ٢٠٠٨ أعلنت محكمة الاستئناف عن براءة عضوي الشرطة الدينية المتهمان بقتل المواطن (سليمان الحريصي) الذي مات اثر تعرضه للضرب على يديهم .
وفي نهاية السنة ، لم ترد معلومات أخرى حول الاستئناف المقدم للمحكمة حول براءة الضباط المتورطين بقتل رجل من بنغلادش في المدينة المنورة أثناء وجوده في سجن الشرطة الدينية.
وأوردت وسائل الإعلام خبراً عن قيام الحكومة بإعدام ٦٤ شخص بالسيف ، وخلال محاكمات مغلقة قامت الحكومة بإعدام أشخاصاً بتهمة ارتكاب جرائم مختلفة ، مما جعل من غير الممكن معرفة فيما إذا سمح للمتهمين بالدفاع عن أنفسهم أو إذا كانوا قد حرموا من الحد الأدنى من الإجراءات القانونية المطلوبة أو تم تطبيق نظام الحماية القانونية.

لم ترد تقارير عن تنفيذ إعدامات بتهمة ممارسة السحر خلال السنة بالرغم من ان أحكام الإعدام بحق امرأتين ورجلين أدينوا بممارسة السحر والشعوذة لا زال نافذ المفعول ، وقد أعدمت الحكومة ١٠٢ شخص في عام ٢٠٠٨ و ١٥٣ شخص في عام ٢٠٠٧ .

ب- الاختفاء

لم ترد أي تقارير حول حالات اختفاء لدوافع سياسية خلال العام . وبالرغم مما ورد في تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في ٢٢ يوليو فقد اعتقلت الحكومة أكثر من ٣١٠٠ شخص واغلب المشتبه بهم من الداعمين لمجموعات إسلامية متطرفة وبعضهم قد قاموا بانتقاد سياسات الحكومة سلمياً .

ج- التعذيب، وغيره من أشكال العقوبة الوحشية أو غير الإنسانية أو المهينة

تحظر المادة ٢ من قانون الإجراءات الجزائية ومواد قانونية أخرى التعذيب وتحمل ضباط التحقيق الجنائي مسؤولية أي انتهاك للسلطة الممنوحة لهم .
وتحظر الشريعة الإسلامية القضاة من قبول اعترافات تؤخذ تحت التهديد والإكراه ، وبالرغم من ذلك فقد كانت هناك تقارير تشير الى قيام بعض السلطات بممارسة التعذيب والإساءة البدنية.

ووفقا إلى هيئة حقوق الإنسان لم تحدث حالات تعذيب في السجون ومراكز الاعتقال ، وقال رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان الذي يحمل رتبة وزير بأنه قد تحقق شخصياً من هذه القضية من خلال التحدث سراً وبصورة شخصية مع السجناء خلال زيارته إلى السجن

العام في المنطقة الشرقية وسجن الأمن العامة في الدمام وسجن تبوك العام وسجن الأمن العامة في أبها في يونيو و ٤ يوليو و ٢١ يوليو .

ومع ذلك فإنه لا زالت السلطات تقوم بإخضاع المعتقلين والسجناء إلى التعذيب وعقوبات بدنية أخرى وبصورة منهجية .

في ١٢ أكتوبر كتبت جمعية الحقوق المدنية والسياسية السعودية رسالة مفتوحة إلى الملك عبد الله بينت فيها بان احد أعضائها القاضي (سليمان الرشودي) ، ٧٣ سنة ، قد تعرض إلى تعذيب بدني ونفسي شديد ، شمل ذلك ربط قدميه إلى الفراش بسلسلتين واجبر على الجلوس على ذلك الوضع خلال النهار والليل . ولا زال المعتقل الرشودي في زنزانه انفرادية لمدة ثلاث سنوات وبدون تهمة سوى كونه ناشط حقوقي وإصلاحي .

ووفقا الى تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في ٢٢ يوليو : الاعتداء على حقوق الإنسان باسم مكافحة الإرهاب ” استخدم ضباط الأمن طرق تعذيب مختلفة لانتزاع معلومات من المعتقلين تضمنت ضرب مبرح بالعصي واللكم والتعليق من سقف الزنزانة والحرمان المطول من النوم.

ووفقا لتقرير لمنظمة العفو الدولية في ١١ سبتمبر بعنوان : مواجهة الإرهاب بالقمع ، زعمت المنظمة بان العديد من الأشخاص قد تعرضوا إلى التعذيب من اجل انتزاع اعترافات او استخدامه كعقوبة بعد صدور الادانه ضد المتهم .

في يوم ٥ يونيو ، زعمت الشبكة اليمنية لحقوق الإنسان تعرض المواطن اليمني صالح سالم للتعذيب على يد المحقق عيسى الزهراني ، وقد خضع للتحقيق لمدة ١٨ ساعة ، بعد كسر ساقه نتيجة التعذيب ، وقام المحقق وكما ورد بحرمان المعتقل سالم من النوم وركله في خصيته . وسبق أن أدانت محكمة عسير المواطن سالم بالسرقة وحكمت عليه بالسجن ١٨ عاما و ٣٠٠ جلة . وقد تلقى ثلاثة متهمين آخرين في القضية معاملة مماثلة ونفس الحكم . ووفقا للشبكة فان هناك المئات من الحالات المماثلة في السجون السعودية.

وردت العديد من التقارير خلال العام عن حصول اعتداءات جسدية من قبل الشرطة وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على المعتقلين ، إضافة إلى صدور عقوبات قضائية جسدية شملت مضايقات لبعض النساء بسبب خروجهن خارج المنزل بدون صحبة أقاربهن من الرجال.

ففي ١٣ مارس ، أصدرت إحدى المحاكم حكماً بالسجن أربعة أشهر والجلد ٤٠ جلدة والإبعاد على إحدى المقيمات (خميسة محمد سوادي) والبالغة من العمر ٧٥ عاماً وذلك بتهمة الخلوة مع رجل غريب في منزلها.

في ٢١ آب/أغسطس ، أصدرت إحدى المحاكم السعودية أحكاماً بالسجن والجلد ضد أربعة رجال آسيويين وذلك بتهمة صنع الكحول وتوزيعه. وحكم بالسجن على أحدهم بالسجن لمدة خمس سنوات و ١٢٠٠ جلدة ، واثنين آخرين لمدة أربع سنوات و ١٠٠٠ جلدة ، ورابع لمدة سنتين ونصف السنة و ٤٠٠ جلدة.

ظروف مراكز الاحتجاز والسجن

أنشأت الحكومة خلال السنة خمسة سجون جديدة لتخفيف الازدحام في السجون السعودية ، كما أسست مراكز تدريب جديدة في الرياض والدمام وذلك لفرض توفير تدريب مهني للسجناء. وفي ٢ سبتمبر وفي مسعى لمعالجة مسألة الازدحام في السجون خول مجلس الوزراء التنازل عن ١٥٪ من مدة محكومية السجناء الذين تكون سجلاتهم جيدة ويتمتعون بحسن السلوك من الذين أكملوا برامج التعليم والتدريب المهني في السجن.

د- التوقيف التعسفي أو الحجز

يحظر القانون الأساسي للحكم الاعتقال التعسفي أو الحجز ويقصر فترة الاعتقال دون توجيه تهمة على ٥ أيام فقط، إلا أن الغموض في تطبيق القانون وعدم تحديد مدة الإجراء القانوني يعطى وزير الداخلية سلطات واسعة لاحتجاز الأشخاص لمدد غير محددة. وفي الحقيقة تم فعليا احتجاز أشخاص لأسابيع أو أشهر وبعض الأحيان لفترات أطول.

دور الشرطة والجهاز الأمني

لدى الملك ووزير الداخلية ووزير الدفاع وقائد الحرس الوطني وحسب القانون والممارسة المسؤولية في تطبيق القانون والمحافظة على النظام.

لا زال الملك عبد الله هو المسؤول عن الحرس الوطني، كما ظل ولي العهد الأمير سلطان وزيرا للدفاع والطيران مع مسؤوليته عن جميع القوات المسلحة التابعة لوزارة الدفاع والطيران. ومارس وزير الداخلية الأمير نايف السيطرة على قوات الأمن الداخلية والشرطة وقوات الحدود ومديرية التحقيق العام (المخابرات) ومديرية الأمن الداخلي (المباحث) والقوات الخاصة فيهما. كما ان رئاسة الاستخبارات العامة والتي توصل تقاريرها مباشرة الى الملك تحتفظ بقوات خاصة بها.

بإمكان الشرطة النظامية والشرطة السرية والشرطة الدينية توقيف واعتقال الأشخاص . وتعتبر الشرطة الدينية (المطوعين) أو هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكالة شبه ذاتية، ويراقب المطوعون سلوكيات عامة الشعب لغرض فرض الالتزام الكامل بمبادئ الإسلام المحافظة ، وتقدم الهيئة تقاريرها إلى الملك عبر الديوان الملكي (المكتب الخاص بالملك).

تقوم قوات الأمن في المحافظة على القانون والنظام ويلاحظ وجود نسبة قليلة من الفساد لدى منتسبيها ويمثل الإفلات من العقاب مشكلة لدى قوات الأمن.

إن هيئة المظالم هي الآلية الرسمية الوحيدة التي تقوم بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة ، بيد ان نتائج تحقيقاتها لا تظهرها للعلن. ومن الممكن أن يقوم المواطنون بإيصال معلوماتهم إلى هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حول الانتهاكات التي تقوم بها قوات الأمن في أي مركز من مراكزها. وتقوم الهيئة والجمعية بالاحتفاظ بسجلات للشكاوى ونتائج التحقيقات، إلا أن خصوصية وسرية القوانين تحمي المعلومات المختصة بالقضايا الشخصية، كما أن المعلومات غير متاحة للجمهور للاطلاع عليها.

إجراءات التوقيف والحجز والمعاملة في فترة الاعتقال

طبقاً إلى نظام الإجراءات الجزائية: لا يجوز القبض على أي إنسان ، أو تفتيشه، أو توقيفه، أو سجنه ، إلا في الأحوال المنصوص عليها نظاماً ، ويحق لكل متهم أن يستعين بوكيل ، أو محام ، للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة.

إلا أن بإمكان السلطات الأمنية استدعاء أي شخص للتحقيق أو إصدار مذكرة توقيف وفقاً للأدلة المتوفرة لديها، إلا أن مذكرات التوقيف لا يجري إصدارها في بعض الأحيان، كما أنها غير مطلوبة في القضايا ذات الأسباب التي تقبل الاحتمال.

هناك نظام خاص بالكفالة بالنسبة للتهمة الجنائية الأقل خطورة ، وبالرغم من أن القانون يعطي للمتهم الحق للاستعانة بمحام، إلا أن القانون لا يحدد أي جدول زمني لهذا النظام. لا توجد إجراءات قانونية تمنح الحق للسجناء بالاتصال بعوائلهم بعد اعتقالهم. وهناك إجراءات قانونية لحماية المعتقلين تتضمن منح ٧٢ ساعة محددة على فترة الاعتقال بدون تهمة تمكن المعتقل من عرض قضيته على المحاكم ومن ثم تجرى له محاكمة خلال ستة أشهر، إلا أن السلطات لم تقم بتطبيق هذه الإجراءات القانونية.

يعتبر الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي مشكلة، ووردت العديد من التقارير عن حصول حالات تعذيب في السجون السعودية .

تحدثت تقارير عديدة عن حدوث حالات لتوقيف واحتجاز تعسفيين ، وبالرغم من ان القانون يحظر التوقيف بدون تهمة ، إلا أن السلطات اعتقلت أشخاص ممن انتقدوا الحكومة علناً أو بعض الزعماء الدينيين من الشيعة وآخرين ممن انتهكوا المعايير الدينية وبدون توجيه تهم إليهم.

ووفقاً إلى جمعية الحقوق المدنية والسياسية فإن الناشطين الحقوقيين التالية أسمائهم هم من ضمن الذين اعتقلوا بدون تهمة رسمية أو حكم محكمة. وهم: عبد الرحمن الشميري ، علي خوسيفان القرني ، موسى القرني ، سعود الهاشمي ، فهد القرشي ، عبد الرحمن بن صادق ، سيف الدين فيصل الشريف ، منصور العوذه ، عبد الرحمن خان ، عبد العزيز الخريجي وسليمان الرشودي.

ووفقاً لمنظمة هيومن، فإن معظم هؤلاء الناشطين قد جرى اعتقالهم عام ٢٠٠٧ عندما قامت قوات الشرطة الداخلية في جدة والمدينة باعتقال الإصلاحي البارز عصام بصراوي وتسعة آخرين، وقامت السلطات فيما بعد بإطلاق سراح بصراوي لأسباب صحية في نفس السنة. وزعمت وسائل الأعلام بأن الناشطين المذكورين قاموا بتمويل بعض الخلايا الإرهابية خارج البلاد.

وزعمت جمعية الحقوق المدنية والسياسية من خلال رسالة مفتوحة قدمتها للملك بأن الحكومة تستخدم شعار الدين والحملة المناهضة للإرهاب لتجريم واعتقال وتشويه سمعة دعاة الإصلاح. وفي نوفمبر ٢٠٠٨ نظمت الجمعية مع داعمين ومؤيدين لها يعيشون في الخارج إضراباً عن الطعام استمر يومين للاحتجاج على استمرار احتجاز الإصلاحيين والذين لا يزالون رهن الاعتقال حتى نهاية العام بدون أن توجه لهم تهمة.

إن الاحتجاز التعسفي الطويل الأمد قبل إجراء المحاكمة يعتبر مشكلة. ووفقاً لتقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٩ فإن وزارة الداخلية لم تولي احتراماً لقانون الإجراءات الجزائية عندما تقوم باعتقال واحتجاز المشتبه بكونهم إرهابيين. ويبقى المشتبه بهم رهن الاعتقال وفي مناطق بعيدة عن عوائلهم ولعدة سنوات وبدون إجراء محاكمات.

في سبتمبر ٢٠٠٨ قالت منظمة العفو الدولية وفي مذكرة مقدمة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بأن وزير الداخلية السعودي قد أكد في عام ٢٠٠٧ بأنه يوجد ٣,٠١٦ مشتبه به أمنياً في السجون، وقامت السلطات بإطلاق سراح ١٥٠٠ مسلح من المشتبه بهم في عام ٢٠٠٧ بعد إدخالهم في برنامج لإعادة التأهيل، وقد سبق وأن جرى اعتقالهم وبدون تهمة وبدون محاكمة. وأوردت وكالة رويترز للأخبار خبراً عن قيام الحكومة السعودية بإطلاق سراح سبعة عشر سجيناً سياسياً من الطائفة الإسماعيلية في ٢٤ أغسطس. وفي أعقاب فشل محاولة اغتيال الأمير محمد بن نايف في ٢٨ أغسطس لم يعلن عن إطلاق سراح مشتبه بهم أمنيين.

وخلال العام دعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى إيجاد طرف محايد لتقييم مزاعم المتهمين بتعرضهم للتعذيب من أجل الحصول على اعترافات بالقوة. وقالت الجمعية بأنه في عام ٢٠٠٧ قام بعض ضباط الشرطة باعتقال أشخاص بدون مبرر وقام هؤلاء الضباط بتهديد الأشخاص بالاعتقال وذلك من أجل الضغط عليهم للإدلاء باعترافات أو معلومات لها صلة بالتحقيق.

يلتزم المطوعون عادة بمتطلبات القانون التي تنص على ضرورة مرافقة ضابط شرطة لهم عند قيامهم باعتقال أي شخص ، إلا انه كانت هناك بعض الحالات التي أحتجز فيها المطوعون أشخاصاً دون حضور ضابط شرطة. وتعرض المطوعين في منطقة نجد المحافظة التي تشمل العاصمة الرياض للعديد من الأشخاص وقاموا بإساءة معاملتهم وتوقيفهم واحتجازهم بتهمة مخالفتهم لمعايير اللباس والسلوك.

العفو العام

يقوم الملك بإتباع الطرق التقليدية في تخفيف العقوبات القضائية من خلال اصداره لعفو عن السجناء في بعض المناسبات ، وإن تفاصيل القضايا تختلف من قضية إلى أخرى، ولكن العفو الملكي يتضمن أحياناً تخفيض أو إلغاء بعض العقوبات الجسدية. وصدرت أوامر بالعفو بقضايا خاصة في شهر رمضان وفي بعض الأعياد.

فعلى سبيل المثال، أصدر الملك عفواً عن ٨٨ سجين في ١٢ سبتمبر ، وفي ٢٦ أكتوبر أصدر عفواً عن الصحفية روزانا اليامي التي حكم عليها بالجلد ٦٠ جلدة بسبب مشاركتها في حلقة خاصة ضمن برنامج بثته قناة LBC اللبنانية حول المجاهرة بقضايا جنسية ، وفي ١١ ديسمبر أصدر الملك مرسوم ملكي يتضمن قرار عفو لفئات معينة من السجناء وذلك بمناسبة عودة الأمير سلطان إلى البلاد.

هـ- إكثار حق الحصول على محاكمة علنية عادلة

بحسب وزارة العدل يحق للقضاة أن يسندوا قراراتهم على أي من فقه المدارس الأربعة السنية ولكنهم فعلياً يتبعون للمدرسة الحنبلية .

هناك نوعين من المحاكم: محاكم الشريعة ومحاكم خاصة. ويستند النظام القانوني على تفسير الحكومة للشريعة الإسلامية في جميع المحاكم. وتمارس المحاكم صلاحياتها القضائية في قضايا الجرائم العادية والدعاوي المدنية بما فيها الزواج والطلاق وحضانة الطفل والإرث. وتتسع هذه السلطات القضائية لتشمل غير المسلمين فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في الدولة. تنظر المحاكم الشرعية العاجلة في القضايا التي تكون العقوبات فيها صغيرة، أما الجرائم الأكثر خطورة فيتم النظر فيها في المحاكم العامة التي يمكن بعد ذلك استئناف أحكامها أمام محاكم الاستئناف. ومن ضمن المحاكم الخاصة محاكم اقتصادية.

سمحت الحكومة للمسلمين من الشيعة بتطبيق تقاليدهم القانونية عند النظر في قضايا تتعلق بالمسائل المحلية والإرث والأوقاف الإسلامية.

ييسر نظام العدل العسكري سلطته القضائية على القوات النظامية والموظفين المدنيين الذين يتهمون بانتهاك القوانين العسكرية ، ويراجع الملك ووزير الدفاع والطيران قرارات المحاكم العسكرية .

في ديسمبر ٢٠٠٨ أسست السعودية محكمة جنابات خاصة ضمن نظام المحاكم الموجود وذلك لمعالجة قضايا الإرهاب. وفي قرار لتعزيز استقلال القضاء فإن مجلس القضاء الأعلى يشرف على المحكمة، وتتبع محكمة الجنابات الخاصة قانون الإجراءات الجزائية.

في يوم ٨ يوليو أعلنت وزارة العدل السعودية وبدون أن تذكر أي أسماء أو اتهامات بان محكمة الجنابات الخاصة قد أجرت محاكمات لـ ٣٢٠ شخص خلف أبواب مغلقة وذلك ضمن أول إعلان علني حول إجراء محاكمات لمتهمين بالإرهاب منذ عام ٢٠٠٣. وقد تم تبرئة سبعة من هؤلاء المتهمين وتراوحت الأحكام الصادرة بحق الآخرين من دفع غرامات إلى أحكام بالإعدام.

وفي ١٤ فبراير أصدر الملك مرسوم ملكي عين فيه أعضاء لهيئة كبار العلماء من هم أكثر اعتدالاً وتنوعاً، علماً أن هذه الهيئة هي جهة استشارية مستقلة لديها الصلاحية لتحديد كيف يجب على القضاة تفسير الشريعة الإسلامية. ويتألف المجلس من ٢١ فقيه من ضمنهم وزير العدل. وكان المرسوم الملكي هو جزء من الإصلاحات القضائية الشاملة التي بدأتها الحكومة.

إجراءات المحاكمة

تنص الأنظمة والقوانين على ضرورة معاملة المدعى عليهم بشكل متساوي ، وتنص اجراءات المحاكمة على ان تكون جلسات المحاكمة علنية ولكن حسب صلاحية القضاة فان إن معظم المحاكمات تكون مغلقة أمام الجمهور.

ووفقاً إلى وزارة العدل فإن جلسات المحاكم علنية إلا إذا رأت المحكمة جعلها سرية وذلك اعتماداً على حساسية القضية تجاه الأمن القومي أو مراعاة للآداب أو حرمة الأسرة أو محافظة على النظام العام أو لحماية الشهود ، ولكن المتهمين بإمكانهم أن يطالبوا بمحاكمة علنية.

يوفر قانون الإجراءات الجنائية للأشخاص الخاضعين للتحقيق الحق بتوكيل محام ويسمح للمحامين بالمرافعة أمام محكمة الجنايات ، كما يوفر القانون أيضا الحق بإبلاغ المتهمين بحقهم لطلب استئناف قرارات المحكمة الصادرة بحقهم ، ومن حق المتهمين مواجهة أو استجواب شهود النفي، بيد أن الشهود يتم استجوابهم قبل البدء المحاكمة وليس أثناءها ، ويسمح للمتهمين بالاطلاع على الأدلة التي لدى الحكومة والتي لها علاقة بقضيتهم.

ليس لشهادة المرأة لدى المحاكم نفس الوزن كشهادة الرجل. في المحاكم الشرعية تعادل شهادة الرجل شهادة امرأتين. واستنادا إلى التفسير الحنبلي للشريعة المتبع في المملكة يجوز للقضاة إهمال شهادة أشخاص من غير المسلمين أو ممن لا يتبعون المذهب الحنبلي. وأفادت بعض المصادر بأن بعض القضاة قد أهملوا بعض شهادات بعض الشيعة أو بعض الشهادات التي كانت تبدو أقل وزناً من شهادات السنة. ويتوجب بوجه عام على النساء اللاتي رفن قضايا طلاق وقضايا قانونية عائلية تفويض أحد أفراد عائلتهن من الذكور للتكلم نيابة عنهن.

وفي نهاية العام ، تم رفع الاستئناف في قضية المواطنة السريلانكية (روزانا نافيك) المحكوم عليها بالإعدام للمحكمة العليا ، حيث قامت إحدى المحاكم في عام ٢٠٠٧ بإدانة نافيك وهي خادمة محلية من سريلانكا بجريمة قتل رضيع كان تحت رعايتها، ولم تتمكن من الاستعانة بمحامي، كما تبين بأن المترجم غير مؤهل للترجمة.

السجناء والمعتقلون السياسيون

إن مصلحة الأمن القومي جعلت من المستحيل التأكد من عدد السجناء أو الموقوفين السياسيين والذين هم من ضمن ٣٠٠٠ شخص لا زالوا رهن الاعتقال ولفترات طويلة دون أن توجه لهم تهمة.

أكدت الحكومة بأن الاعتقالات السرية مرتبطة بالجهود التي تبذلها لمكافحة الإرهاب. وانتقدت منظمات حقوق الإنسان الدولية وبالخصوص منظمة العفو الدولية الحكومة السعودية باستغلال صلاحياتها لمكافحة الإرهاب باعتقال بعض الأفراد المعارضين.

إن المعتقلين بقضايا أمنية لا يمنحون نفس الضمانات المعطاة للسجناء الآخرين، كما أن المشتبه بقيامهم بجرائم أمنية والذين يتم اعتقالهم من قبل شرطة الأمن الداخلي يتم حجزهم في زنانات بمعزل عن العالم الخارجي في سجون خاصة في المرحلة الأولى من إجراء التحقيقات والتي قد تستمر إلى أجل غير مسمى وذلك بتحويل من وزارة الداخلية ذات السلطة القانونية الواسعة النطاق.

في ١٥ يناير أطلقت السلطات السعودية سراح المعتقل السياسي الاستاذ الجامعي متروك الفالح بعد ثمانية أشهر من الاعتقال بدون تهمة. وسبق وأن اعتقلته السلطات الأمنية في جامعة الملك سعود بعد أن نشر في أحد المواقع الالكترونية انتقاد من ثلاث صفحات لنظام القضاء السعودي ، كما ضمنه تعليقاً على الظروف السيئة في سجن بريدة ، وذلك في أعقاب زيارته للإصلاحيين المعتقلين (عيسى الحامد وشقيقه عبد الله الحامد).

وحسب ما أفادت منظمة هيومن رايتس وونش تم اعتقال الناشط الإصلاحي منصور العوذة من منطقة الجوف وبدون تهمة منذ ديسمبر ٢٠٠٧.

إجراءات قضائية مدنية ومعالجات

ينص القانون الأساسي على استقلالية ونزاهة القضاء في القضايا المدنية . ولكن القضاء يفتقر لسلطة إصدار الأحكام القضائية ضد أفراد العائلة المالكة حيث لدى أفراد العائلة المالكة وشركائهم تأثير على قرارات المحاكم. هناك تقارير عن دعاوى قضائية مرفوعة للمحاكم تعالج قضايا حدوث اضرار او أنتهاكات لحقوق الإنسان. وهناك علاجات إدارية وقضائية متوفرة للانتهاكات المزعومة . كانت هناك مشاكل مهمة في تنفيذ أوامر المحاكم المحلية.

إن العنف المنزلي شائع بصورة كبيرة في السعودية وكانت لجنة حقوق الإنسان مستجيبة بصورة عامة للشكاوي المقدمة لها.

و- التدخل التعسفي في الخصوصية وأمور العائلة والبيت أو المراسلات

يضمن القانون الأساسي حرمة البيوت وعدم دخولها أو تفتيشها إلا بإذن أصحابها باستثناء الحالات الضرورية التي تتطلبها التحقيقات الجنائية ، واحترمت الحكومة بصورة عامة هذه الحرمة ولكن كانت هناك حالات تعدت فيها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على هذه الحقوق وتهجم الشرطة الدينية على المنازل خاصة ، ومصادرة بعض كتب الأدعية الشيعية. كما يضمن القانون الأساسي خصوصية المراسلات، ويتطلب قانون الإجراءات الجنائي من السلطات الحصول على إذن قضائي قبل تفتيش المنازل أو أمر محكمة قبل فتح الرسائل الشخصية أو الوثائق الخاصة.

وتتضمن المراسيم الملكية بنوداً تدعو الحكومة للدفاع عن المنازل من الاقتحام غير القانوني في الوقت الذي تمنع التعليمات والقوانين المسؤولين من اعتراض البريد والاتصالات الإلكترونية باستثناء الحالات الضرورية التي تتطلبها التحقيقات الجنائية ، وعلى الشرطة أن تبين بسبب معقول وأن تحصل على تصريح من حاكم المقاطعة قبل تفتيش المنزل الخاص ، ولا تحترم الحكومة خصوصية المراسلات والاتصالات الخاصة.

وبالرغم من البنود المذكورة، يقوم موظفو الجمارك عادة بفتح الرسائل البريدية والشحنات للبحث عن بضائع مهربة.

وغالبا ما يوصل المخبرون إلى وزارة الداخلية معلومات تتعلق بأفكار تحريضية وأنشطة معادية أو محرمة من ضمنها المواد التي تعتبر إباحية أو بتصرفات منافية للإسلام في أحيائهم.

تقوم الحكومة بمراقبة جميع الأنشطة السياسية وبصورة صارمة وتتخذ بحقها عقوبات تشمل السجن والاعتقال ضد الأشخاص الذين يبدو بأنهم يمارسون نشاط معارض للحكومة. ووفقاً لبعض ناشطي حقوق الإنسان قامت الحكومة بمراقبة أو غلق أجهزة التلفون النقال أو مراقبة استخدام الانترنت للإعلان أو التخطيط لخروج مظاهرات.

تقوم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بفرض معايير صارمة على السلوك، ولكن بما أنه لا توجد معايير واضحة لنوع الملابس اللائقة أو غير اللائقة أو معايير لاختلاط الجنسين، فإن الهيئة قد استغلت هذه الثغرة لتنفيذ قوانينها بصورة تعسفية.

القسم الثاني

احترام الحريات المدنية، بما في ذلك:

أ- حرية التعبير والصحافة

يكفل القانون الأساسي للحكم حرية التعبير وحرية الصحافة والحكومة عموماً لا تحترم هذه الحقوق في التطبيق العملي.

تعنقد الحكومة السعودية بأنه من غير المقبول الدفاع عن حرية التعبير وحرية الكلام وحمائتهما على حساب انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى. وتدين الحكومة بصورة خاصة الإساءة للأديان والمعتقدات وكذلك الانتقاص من الشخصيات والرموز في جميع الأديان وذلك وفقاً لبيان الحكومة الذي أصدرته في مؤتمر ديربان في جنيف يوم ٢١ أبريل.

واستمرت الحكومة في تقييد حرية التعبير والصحافة ومنعت المقالات التي اعتبرتها سلبية تجاهها أو تجاه العائلة المالكة أو الإسلام.

يعطي القانون للحكومة فسحة كبيرة بالسيطرة على وسائل الإعلام والصحف والمواد المطبوعة وإصدار التصاريح وعلى المواد المنشورة في وسائل الإعلام ، كما تمنع الحكومة وبشدة النقد وتراقب النشاط السياسي للمواطنين . وتمنع الحكومة جميع موظفي الدولة الاشتراك بشكل مباشر أو غير مباشر في إعداد أي وثيقة أو خطاب أو عريضة أو حوار مع الصحافة الأجنبية والمحلية أو المشاركة في أي اجتماعات الغرض منها معارضة سياسات الدولة. وبإمكان الحكومة منع الكتاب الذين يوجهون انتقادات للمؤسسة الدينية ولنشاطات الحكومة أو للعائلة المالكة. كما تتمكن الحكومة من غلق المدونات التي توجه نقد للحكومة ، وبإمكانها تهديد واعتقال أساتذة الجامعات والمحاضرين بسبب ممارستهم لحرية الكلام.

في ٣ سبتمبر صدر على المواطن هادي آل قطيف حكم بالسجن خمس سنوات بسبب انتقاده الحكومة.

في عام ٢٠٠٧ ذكرت منظمة العفو الدولية بان الاستاذ الجامعي سعيد بن زعير قد اعتقل بتهمة بتقديم مساعدة مالية لبعض الإرهابيين ، وقالت بعض المصادر بان سبب اعتقاله كان لأجل منعه من الظهور على قناة الجزيرة وانتقاد الحكومة ، ولا يزال قيد الاعتقال حتى نهاية السنة .

تملك الحكومة وتدير معظم شركات التلفزيون والإذاعة المحلية. ويزيل مراقبو الحكومة أي ذكر في البرامج الأجنبية والأغاني للسياسة وأي دين غير الإسلام والإشارة إلى الخنزير أو لحمه وتناول الكحول والجنس.

لا تستطيع وسائل الإعلام الأجنبية أن تعمل بحرية في البلاد وعليها أن تحصل على تصاريح من وزارة الداخلية .

منعت السلطات وأخرت توزيع النشرات الأجنبية المطبوعة ، كما قامت بمراقبتها بشدة .

يواجه الصحفيون عادةً مضايقات وتهديد عبر المكالمات الهاتفية أو الرسائل الإلكترونية.

في ١٧ يناير ، وبعد خسارة الفريق الوطني لكرة القدم في إحدى المباريات ، قام أحد الأمراء في قناة الرياضة السعودية ومن خلال عرض مباشر ، بتهديد المعلق وطلب منه السكوت حيث سبق وان علق المعلق سلبا على المنتخب السعودي وإدارة اتحاد كرة القدم ، والتي هي تابعة للعائلة المالكة .

في آذار / مارس ٢٠٠٨ ، ووفقاً لمنظمة حماية الصحفيين ، دعا رجل الدين الشيخ عبد الرحمن البراك الى محاكمة اثنين من الكتاب السعوديين بسبب "مقالاتهم الشركية" وطالب بإعدامهم إذا لم يعلنوا توبتهم .

في سبتمبر ٢٠٠٨ صرح رئيس مجلس القضاء الأعلى الشيخ صالح اللحيدان ومن خلال برنامج إذاعي بأنه من الجائز ووفقاً للشريعة الإسلامية قتل مالكي القنوات التلفزيونية الفضائية التي تبث مواد غير أخلاقية ومعادية للإسلام ، وبعد ردات فعل قوية دولية ومحلية أوضح اللحيدان بأنه من الممكن ان يخضع أصحاب وسائل الإعلام إلى القضاء بما في ذلك عقوبة الإعدام . وفي ١٤ فبراير ، صدر مرسوما ملكيا باستبدال اللحيدان بالدكتور صالح بن حميد رئيساً لمجلس القضاء الأعلى.

تراقب الحكومة وتقيّد بصورة مباشرة أو غير مباشرة محتويات وسائل الإعلام من خلال سن بعض القوانين أو بعض الآليات الأخرى .

يتحكم قانون المطبوعات والنشر بالمواد المطبوعة وبالمطابع والمكتبات وباستيراد وإيجار وبيع الأفلام وفي التلفزيون والراديو وبمكاتب وسائل الإعلام الأجنبية ومراسليها. كما تخضع جميع الأنشطة ووسائل الإعلام لرقابة مسبقة من وزارة الداخلية ومتطلبات منح التراخيص. ففي ١٩ أكتوبر منعت الحكومة مقالة لمجلة تايم الأمريكية حول المرأة السعودية في مجال العمل ، وقالت الحكومة بان المقالة قد "تضمنت انتقادات غير مقبولة لقيادة البلاد " كما انها "مهينة للمرأة السعودية".

لازال البيان المتعلق بسياسات وسائل الإعلام الصادر في عام ١٩٨٢ ساري المفعول لحث الصحفيين على التمسك بالإسلام ومعارضة الإلحاد والترويج للمصالح العربية ، والحفاظ على التراث الثقافي. يجب أن توافق وزارة الثقافة والإعلام على تعيين كافة رؤساء التحرير كما يجوز لها عزلهم وقد وضعت الحكومة أيضاً توجيهات إلى الصحف بشأن المسائل المثيرة للجدل.

ففي ٨ و ٩ أغسطس / آب ، على سبيل المثال ، أغلقت وزارة الثقافة والإعلام في الرياض وجدة مكاتب المؤسسة اللبنانية للإرسال لانتهاكها السياسة الإعلامية. وجاء الإغلاق بعد أيام من قيام المؤسسة ببث برنامج تلفزيوني أظهرت فيه المواطن (مازن عبد الجواد) وهو يتكلم عن تجاربه الجنسية ، وتصويره وهو يقود سيارته في شوارع جدة ويقوم بالتقاط بعض النساء. وفي ٣١ يوليو ، ألقت شرطة جدة القبض على مازن وثلاثة من أصدقائه من الذين ظهروا في البرنامج ، فضلا عن مصورة وصحافية في نفس البرنامج ، بعد إدانتهم وبموجب الشريعة الإسلامية على نشر الرذيلة ، وحكمت إحدى المحاكم على جواد بالسجن خمس سنوات و ١٠٠٠ جلدة ، وفرض حظر على سفره والتحدث إلى وسائل الإعلام لمدة خمس سنوات بعد الإفراج عنه ، كما حكم على الرجال الثلاثة الذين ظهروا في البرنامج والذين أدينوا بمناقشة الجنس علنا ، بالسجن سنتين وبالجلد ٣٠٠ جلدة ، وحكم على المصورة بالسجن لمدة شهرين. وفي ٢٤ أكتوبر ، حكمت المحكمة على روزانا اليامي ، وهي صحفية في قناة ال بي سي اللبنانية وعلى الذين شاركوا في البرنامج ، بـ ٦٠ جلدة وحظر السفر لمدة عامين ، ولكن الملك أعفى عن حكم الجلد في ٢٧ أكتوبر ، ومن غير المعروف ما إذا كان الحظر المفروض على السفر قد ألغي أم لا.

يسمح مجلس الشورى لوسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة أحيانا بالتغطية التلفزيونية الجزئية لجلساته واجتماعاته ، كما يسمح للصحافيين بحضور هذه الجلسات ، ولكن المجلس قام في بعض الأحيان بمنع وسائل الإعلام لتغطية بعض جلساته المهمة والمثيرة للجدل .

يمارس الصحفيون الأجانب والمحليون رقابة ذاتية ، الا انه وفي حالات نادرة ، تمكن بعض الصحفيين من انتقاد الهيئات الحكومية وبعض الإجراءات المعينة وبصورة علنية من دون مضايقات ، كما هو الحال في أعقاب فيضانات جدة في تشرين الثاني / نوفمبر .

وخلافا للسنوات السابقة ، لم ترد اخبار عن قيام بعض المسؤولين باستخدام قوانين التشهير لقمع الانتقادات .

تفيد الرقابة الذاتية وبموجب قانون المطبوعات والنشر عمل دور النشر ويجب على كل كاتب تقديم نسختين من مقاله قبل النشر إلى وزارة الداخلية للموافقة عليها أو رفضها .

وعلى الرغم من ان أطباق الأقمار الصناعية (ستلايت) غير قانونية من الناحية التقنية ، الا ان الحكومة لم تطبق القيود المفروضة على عدة ملايين من الأطباق التي تستلم الإذاعات والمحطات الفضائية الأجنبية .

ان وصول المواطنين إلى مصادر خارجية إعلامية، مثل أفنية البث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية العربية والغربية والإنترنت واسع الانتشار .

سمحت الحكومة خلال هذا العام لظهور بعض الانتقادات الصحفية للحكومة ، فعلى سبيل المثال ، وبعد فيضانات جدة في ٢٥ نوفمبر ، سمحت الحكومة لبعض المقالات المنشورة في الصحف والتي تنتقد علنا بعض المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى في الدوائر البلدية ، والتي زعمت بوجود فساد واسع النطاق في تخطيط المدن .

وظهرت مقالات ناقدة حول حقوق الإنسان وقضايا العمل في الجريدة الرسمية السعودية ، والتي تصدر باللغة الانجليزية ، بما في ذلك عدم منح الجنسية للأشخاص الذين ولدوا وترعرعوا في البلاد ، وكذلك حول الأجر المتساوي للمعلمات ، وموضوع الوصاية وكذلك العنف الأسري .

قيدت الحكومة الدخول إلى شبكة الأنترنت . ووفقا لإحصاءات اتحاد الاتصالات الدولي لعام ٢٠٠٨ ، فإن ما يقرب من ٨ في المئة من سكان البلاد قد استخدم الأنترنت . وتقوم هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بمراقبة البريد الإلكتروني (e-mail) وغرف المحادثة وبعض المواقع الالكترونية التي تبدو مخالفة للشريعة الإسلامية . وبالإضافة إلى تحديد بعض مواقع الأنترنت الغير مقبولة من قبل الحكومة ، وافقت الهيئة على بعض الطلبات المقدمة من المواطنين لإلغاء الحظر المفروض على بعض المواقع . وأغلقت الحكومة بعض المواقع الالكترونية التي تعتبرها مروجاً للنجس، والإباحية، وعدائية من الوجهة السياسية أو (غير إسلامية) ، أو ضد الأعراف الاجتماعية بما في ذلك المواقع الدينية المتطرفة أو المواقع ذات المحتوى الديني المثير للجدل (بما في ذلك مواقع تنشر عن الهندوسية واليهودية والمسيحية والراديكالية الإسلامية) ؛ أو المواقع الحساسة من الناحية السياسية (بما في ذلك حقوق الإنسان) ، أو التي تسيء إلى الحكومة أو أفراد من العائلة المالكة . ولا يزال موقع الشبكة الاجتماعية (أوركوت) مغلق طوال العام.

وتوفرت إمكانية الدخول إلى شبكة المعلومات الدولية الأنترنت من خلال شركات الخدمة المراقبة حكومياً.

عملياً لم يكن القانون قابل للتنفيذ ، كما أن مستخدمي الأنترنت بإمكانهم الوصول إلى الأنترنت عبر خوادم بروكسي.

بعض المواطنون وبعض المجموعات لا يتمكنون من التعبير وبصورة سلمية عن وجهات نظرهم عبر شبكة الأنترنت والبريد الإلكتروني.

في ٢٩ يوليو اعتقلت قوات الأمن التابعة الى وزارة الداخلية المدون السوري رأفت الغانم المقيم في السعودية وصاحب مدونة (ضفاف) واقتادته لمكان مجهول. وسبق للمدون الغانم ان انتقد في عدة مقالات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، كما أطلق نداءً للإفراج عن المدون محمد العتيبي والكاتب خالد العمير.

وفي ٢٠ أغسطس ، أغلقت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات صفحات وليد الخضير على صفحات تويتر ، والتي تضمنت صفحاته تعليقات تخصه وتعليقات من محامين في حقوق الإنسان وصفحات لرجل الأعمال خالد الناصر والتي تضمنت تعليقات حول حقوق الإنسان والحكم.

في ١ نوفمبر ، أغلقت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات موقع منتدياتنا الليبرالي لأسباب غير معروفة.

وفي ٢٨ ديسمبر ، أغلقت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات موقع (جمعية الحقوق المدنية والسياسية) بعد ان كتب رسالة مفتوحة إلى الملك عبد الله اتهم فيها الحكومة بتعذيب المعتقل وناشط حقوق الإنسان سليمان الرشودي .

يفرض قانون ٢٠٠٧ لمكافحة جرائم الانترنت حكم بالسجن يصل إلى ١٠ سنوات وغرامة ٤,٧ مليون ريال (١,٣ مليون دولار) لمن ينشئ أو ينشر موقع على شبكة الانترنت لمنظمة إرهابية من شأنه ان يسهل الاتصال مع قادة هذه المنظمات أو يروج وجهات نظر هذه المنظمة الراديكالية.

وهناك قوانين أخرى تجرم من يقوم بتشويه السمعة على الانترنت وكذلك الهاكرز والدخول غير المشروع للمواقع الحكومية وكذلك سرقة المعلومات المتعلقة بالأمن القومي، و لم ترد أي مخالفات بهذا الخصوص بحلول نهاية العام.

وجرى انتهاك للقانون في حالتين عندما تم اختراق موقع صحيفة الوطن على الانترنت يوم ٢٦ سبتمبر ويوم ٦ نوفمبر.

الحرية الأكاديمية و المناسبات الثقافية

استمرت الحكومة بتقييد الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية ويقوم بعض المخبرون بمراقبة المناقشات داخل قاعات الدرس وينقلونها إلى الحكومة والسلطات الدينية ، ويمارس الأكاديميون مراقبة ذاتية .

وعلى الرغم من الرقابة الذاتية من قبل المنظمين ، فقد قامت السلطات برصد ومراقبة وإغلاق بعض المناسبات الثقافية ، كما فرضت الحكومة الرقابة على معظم أشكال التعبير الفني العام ومنعت إقامة دور للسينما والحفلات المسرحية والموسيقية العامة ما عدا التي اعتبرت من التراث الشعبي.

ألغت الحكومة في ١٨ يوليو مهرجان جدة السينمائي السنوي الرابع والمعلن عنه على نطاق واسع ، بعد رفع القيود المفروضة على العرض العام للأفلام مؤقتا مع عرض فيلم في جدة والطائف في شهر ديسمبر ٢٠٠٨.

واصلت السلطات المحلية فرض إغلاق المنتديات الاجتماعية في مدينة الهفوف التابعة للأحساء ذات الغالبية الشيعية.

وخلال العام ، استمرت التجمعات الثقافية والترفيهية التي يرعاها المواطنون العاديون ، فعلى سبيل المثال ، رحب النادي الأدبي في جدة بوفد من الكتاب قادم من جامعة أيوا الأمريكية ، كما استضاف النادي الأدبي في الرياض الوفد لإجراء مناقشة كانت مفتوحة للجمهور . وفي ١٨ آب ، حاولت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقف مجموعة غنائية من الأطفال في مركز تجاري في المدينة المنورة معترضين على عزف الموسيقى والاختلاط بين الجنسين ، ولكن الهيئة جوبهت من قبل الموظفين القائمين على التنظيم وكذلك من آباء وأمهات الأطفال الذين جاؤوا لرؤية أداء أطفالهم.

ب- حرية التجمع السلمي وتشكيل الجمعيات :

حرية التجمع

لا يتطرق القانون الأساسي لحرية التجمع، وتحد الحكومة ممارستها بشكل صارم وتمنع كل المظاهرات العامة.

يفصل الرجال عن النساء في الاجتماعات العامة ، بيد أنه في غرفة تجارة جدة وفي تجمعات تجارية وطبية أخرى يتم فيها غالباً اختلاط للجنسين.

وتراقب السلطات أي تجمع كبير غير عائلي خاصة في حال وجود نساء. ويفرق المطوعون أي مجاميع كبيرة غير عائلية في الأماكن العامة مثل المطاعم. بيد أن بإمكان الرجال والنساء الاختلاط في بعض الأماكن العامة المخصصة للأجانب وفي القطاعات المخصصة للعوائل في المطاعم والتي لا يتم فيها تدقيق الهويات الشخصية .

ترفض قوات الأمن عادة الطلبات المقدمة لها للسماح بتنظيم التظاهرات وتقوم بتعطيلها وتفريقها واعتقال المتظاهرين. ولم تسمح الحكومة بتنظيم مظاهرات سياسية سلمية خلال العام ، ويعتبر الاشتراك في تجمعات عامة غير مصرح بها جريمة يعاقب عليها القانون.

في ١ يناير ، أُلقت شرطة الرياض القبض على خالد العمير ومحمد العتيبي وما لا يقل عن ٢١ آخرين في مدينة الرياض واحتجازهم في أماكن مجهولة بعد ان حاولوا الاحتجاج على قيام إسرائيل بعمل عسكري في قطاع غزة ، ولكنه تم كشف أماكن وجودهم في وقت لاحق . وفي أواخر يونيو / حزيران ، اتهمت الحكومة العمير والعتيبي بالمشاركة في الاحتجاج ولكنها أسقطت عنهم التهم في وقت لاحق على الرغم من أن الرجال العشرة (بما فيهم العمير والعتيبي) لا زالوا رهن الاعتقال.

في أواخر شباط / فبراير ومطلع مارس / آذار ، اعتقل ضباط أمن أكثر من ٥٠ مواطن شيعي من ضمنهم أطفال في المنطقة الشرقية بسبب مشاركتهم في مظاهرة سلمية تضامنا مع بعض المواطنين الشيعة من الذين اعتقلوا على أثر اشتباكات مع قوات الأمن والشرطة الدينية في المدينة المنورة. وظلت السلطات تحتجز أكثر من ٢٤ فردا حتى ١ تموز / يوليو عندما اطلق سراحهم بعفو من الملك.

في ديسمبر ٢٠٠٨ رفضت وزارة الداخلية طلبا من قبل بعض ناشطي حقوق الإنسان لتنظيم اعتصام سلمي في الرياض دعماً لفلسطيني قطاع غزة وذلك خوفاً من وقوع أحداث أمنية.

في ديسمبر ٢٠٠٨ ووفقا لهيومان رايتس ووتش ووجهت جماعة تطلق على نفسها اسم " هيئة حماية حقوق النساء في المملكة العربية السعودية والدفاع عنها" التماساً يحمل ١١٠٠ توقيعاً إلى الملك تطلب فيه إلغاء الحظر على قيادة النساء للسيارات ، ولم يكن قد صدر رد من الحكومة بحلول نهاية العام ، وقالت " هيومان رايتس ووتش" أن الجماعة تلقت تحذيراً من الحكومة من مغبة تنظيم أية مظاهرات ، ولم تكن الجماعة قد حصلت على أية صفة قانونية بحلول نهاية العام.

حرية تأسيس الجمعيات

لا يتطرق القانون الأساسي إلى حرية تأسيس جمعيات إلا أن الحكومة تحد ممارساتها بشدة. ومنعت الحكومة تأسيس الأحزاب السياسية أو أي نوع من التجمعات التي تعتبرها معارضة للنظام أو تتخطى حدود النقد من خلال تحدي النظام .

استخدمت وزارة الداخلية وسائل تعسفية لمنح تراخيص للجمعيات ، ويجب على أي جمعية أن تحصل على إجازة من قبل وزارة الداخلية وأن تتطابق مع قوانينها وأنظمتها، بيد انه لم يتم تلبية طلبات بعض المواطنين من الذين تقدموا للحصول على إجازات لفتح جمعيات .

فعلى سبيل المثال تقدم الناشط الحقوقي (ابراهيم المكيثيب) رئيس لجنة حقوق الإنسان أولاً بطلب للحصول على إجازة للجنة في عام ٢٠٠٢، وبالرغم من استمرارها بنشاطها فإن اللجنة لم تحصل على رد بخصوص طلبها .

وعلى الرغم من أن اللجنة لم "تجاز رسمياً" فإنه لا يزال من غير الواضح أي ناشطين في الجمعية مسموح لهم بالعمل وما هي النشاطات التي تستحق العقوبة من جانب الحكومة.

وبدون الحصول على ترخيص فان أي لجنة حقوقية لا يمكن ان تحصل على تمويل والذي بدوره يؤدي الى تقييد أنشطتها.

في ١٢ تشرين الأول ، كتبت جمعية الحقوق المدنية والسياسية رسالة مفتوحة إلى الملك أعلنت فيها عن تأسيس لجنة للمجتمع المدني ولجنة لحقوق الإنسان (جمعية الحقوق المدنية والسياسية) وذلك لتعزيز الوعي بحقوق الإنسان في المجتمع وتوعية المواطنين على الحريات الأساسية وفقاً لما حدده الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولم تتقدم اللجنة بطلب للحصول على ترخيص.

وأعضاء اللجنة المؤسسين ال ١١ للجمعية هم أكاديميين وناشطين في مجال حقوق الإنسان ، ولدى اللجنة موقع على شبكة الانترنت www.ksarights.org حيث تم غلقه في نهاية السنة.

تقوم الجمعيات الخيرية الحكومية بمراقبة القيود المفروضة على المواطن.

تعمل جمعية الصحفيين السعودية في إطار ميثاق حكومي ، والعضوية اختيارية ومفتوحة لكل من الرجال والنساء ، وعلى الرغم من أن الصحفيين غير السعوديين العاملين في البلاد كانوا مؤهلين للانضمام ، إلا انه ليست لديهم حق التصويت ، ولا يجوز لهم الحضور في الجمعية العمومية.

ج- حرية الدين

ينص القانون الأساسي للحكومة على ان يكون الإسلام هو الدين الرسمي للدولة ويتطلب القانون الإسلامي كما تفسره الحكومة أن يكون جميع المواطنين مسلمين.

لا يوجد اعتراف قانوني أو حماية قانونية لحرية الدين وهي مقيدة بشدة في الممارسة العملية. وإن الحكومة تمنع الممارسة العلنية للأديان الغير إسلامية وتحدد أيضاً الممارسة العلنية للمذاهب الإسلامية الأخرى ما عدا الإسلام السني ، بالإضافة الى ذلك فإن الممارسة العلنية للشعائر الدينية لغير المسلمين ممنوعة. ففي الوقت الذي أعلنت فيه الحكومة عن سياستها بحماية الحق بحيازة واستخدام المواد الدينية، فإنها لم تشر إلى هذا الحق في القانون.

ان الممارسة الدينية العلنية للجميع ما عدا المجموعات الدينية السنية ممنوع ، ويعتبر التبشير من قبل غير المسلمين بما في ذلك توزيع مواد دينية غير إسلامية مثل الإنجيل عملاً غير قانوني ، ويتعرض كل من لبس زيا دينيا أمام العامة إلى الصدام مع المطوعين.

يجرم القانون سب الدين والمقدسات ويعتبر تحول المسلم الى دين آخر ارتداد عن الإسلام وجريمة يعاقب عليها بالسجن والتهديد بالإعدام إلا إذا تراجع المرتد . لا توجد هناك إعدامات بسبب الارتداد عن الدين منذ عام ١٩٩٢.

صرحت الحكومة بان سياستها المعلنة هو حماية الحق بالعبادة الخاصة لجميع الأديان والحق بامتلاك واستخدام المواد الدينية الشخصية في السر، ويشمل غير المسلمين الذين يجتمعون في البيوت لممارسة الطقوس الدينية ، بيد أن هذا الحق لا يحترم دائماً في التطبيق ولم تعريفه بصورة واضحة في القانون.

حصلت حوادث عنف وإرهاب حكومي لبعض الأفراد على أساس معتقداتهم الدينية.

في ١٣ يناير ، اعتقلت السلطات السعودية المواطن (حمود بن صالح) بسبب وصفه لطريقة اعتناقه المسيحية وذلك على مدونته ChristforSaudis. ولا يزال الصالح ممنوع من السفر بعد الإفراج عنه في نهاية آذار / مارس ، كما منع من الكتابة في المدونات في نهاية السنة.

في ٣ سبتمبر تلقى المواطن الشيعي الإسماعيلي هادي آل مطيف حكماً بالسجن لخمس سنوات إضافية بسبب شريط فيديو تم تهريبه من السجن وبثته قناة تلفزيون الحرة في عام ٢٠٠٧ ، انتقد فيه النظام القضائي السعودي وسجل البلاد السئ لحقوق الإنسان.

في ٢٩ يناير ، أصدر الملك عفوا عن الحلاق التركي (صبري بوغداي) والذي حكم عليه بالإعدام بتهمة التجديف في مارس ٢٠٠٨ .

في ٢٠ فبراير ، اشتبكت مجموعة من الحجاج الشيعة مع قوات الأمن الحكومية كانوا يرومون زيارة مقبرة البقيع في المدينة المنورة للاحتفال بالذكرى السنوية لوفاة النبي محمد بعد ان صور رجلا يعتقد انه عضو في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بعض النساء في المجموعة ، واستمرت الاشتباكات لمدة خمسة أيام وأسفرت عن اعتقال ١٠ من الحجاج. وعارضت قوات الأمن ما اعتبرته طقوس شيعية وثنية لتعظيم المقابر. وقد التقى وفدا من الشيعة من القطيف والأحساء والمدينة المنورة مع الملك الذي أعلن بعد ذلك الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين .

وفي ٢٩ ديسمبر ، ذكرت الجريدة الرسمية السعودية بأن عمدة ومحافظ المدينة المنورة وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قاموا رسميا بمنع استخدام شواهد القبور ، وهي ممارسة شيعية لإحياء ذكرى الرموز الدينية الشيعية . ولا يقوم المسلمون السنة بوضع شواهد على المقابر ، ووفقا لمكتب رئيس البلدية ، تم إزالة جميع شواهد القبور في المدينة المنورة .

في ٩ نوفمبر ، أغلقت السلطات في (رأس تنورة وابقيق) في المنطقة الشرقية مسجدين شيعيين كان يصلي فيها المواطنون الشيعة لعدة سنوات ، وقد تم إغلاق المسجدين بذريعة افتقادهما لتصاريح رسمية. كما تم إغلاق مساجد شيعية أخرى في المنطقة الشرقية في العام الماضي ، من بينها مسجدين في مدينة الخبر في آب / أغسطس.

وردت تقارير خلال هذه السنة ولكن بصورة أقل عن قيام بعض المسؤولين الحكوميين بمصادرة مواد دينية من المسافرين ، سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين ، ويتمكن الأفراد من جلب الأناجيل الشخصية والصلبان وخطب دينية على اقراص DVD ومواد دينية أخرى الى البلاد من دون صعوبة .

لم ترد سوى تقارير قليلة عن قيام الشرطة الدينية بمداهمات لتجمعات دينية خاصة خلال العام.

سمحت الحكومة للشيععة في المنطقة الشرقية بإجراء احتفالات كبيرة خاصة وعامة في المناسبات الشيعية ، على الرغم من القيود المفروضة عليها وحسب المنطقة.

ففي القطيف تميزت مناسبة عاشوراء والاحتفال بمولد الإمام المهدي هذا العام بعدد المشاركين وبوجود أمني أصغر مما كانت عليه في الماضي. وذكرت وسائل الإعلام المحلية عن قيام المواطنين الشيعة بممارسة شعائر الضرب العلني للصدور وعلى نطاق واسع ، وهي ممارسة لم تشجعها الحكومة سابقا .

وفي المقابل ، فرضت الحكومة قيودا على إجراء هذه الاحتفالات بصورة علنية في مناطق أخرى ذات أغلبية شيعية مثل الأحساء والدمام ونجران.

كما قامت السلطات بحظر المسيرات العامة وبت محاضرات رجال الدين عبر مكبرات الصوت من المراكز الدينية للطائفة الشيعية (الحسينيات) ، كما منعت في بعض الحالات التجمعات داخل هذه المراكز ، كما تقوم قوات الأمن بتسيير دوريات في شوارع الأحساء لضمان عدم وجود لافتات أو شعارات أو أعلام تشير للمناسبة .

يواجه أفراد الطوائف الدينية الأخرى قيود كبيرة على حريتهم الدينية في إطار القانون وفي الممارسة.

وقيدت الحكومة ممارسة أفراد هذه الطوائف لعقيدتهم وعلى بناء أماكن العبادة والمراكز الدينية التابعة لهم .

بالإضافة الى ذلك فإن الممارسة العلنية للشعائر الدينية لغير المسلمين ممنوعة. ففي الوقت الذي أعلنت فيه الحكومة عن سياستها بحماية الحق بحيازة واستخدام المواد الدينية، فإنها لم تشر الى هذا الحق في القانون.

لم تكن هناك أماكن عامة للعبادة لغير المسلمين ، ولم تسمح الحكومة رسميا لرجال دين من غير المسلمين بالدخول إلى الدولة لإقامة شعائر دينية بالرغم من دخول آخرين تحت مظلات أخرى ، وخلقت مثل هذه القيود صعوبات كبيرة لأشخاص غير مسلمين للإبقاء على اتصال بالكهنة وحضور مراسيم إقامة الشعائر، ولكنها لم تمنعهم من التجمع لأداء شعائرهم الدينية.

كان التعليم الإسلامي إلزامياً في المدارس العامة على كل المستويات، وتلقى جميع الطلاب تعليمات دينية اقتصرت بشكل عام على المدرسة الحنبلية الإسلامية. وتمنع النساء من الزواج

من غير المسلمين، ولكن يحق للرجال الزواج من مسيحيات أو يهوديات، إضافة إلى المسلمات وذلك بموجب تفسير المؤسسة الإسلامية للشريعة .

ووفقاً لتقرير هيومان رايتس ووتش الصادر في ٢٤ نوفمبر ، أصدرت إحدى محاكم المدينة المنورة يوم ٩ نوفمبر حكماً على المواطن اللبناني علي حسين سباط بتهمة ممارسة السحر . وألقت الشرطة الدينية القبض على سباط في مايو ٢٠٠٨ بعد وصوله إلى السعودية لتأدية مناسك العمرة، إذ سبق وان قدّم سباط برنامجاً سابقاً على شاشة فضائية لبنانية، وحوكم على أساسه بتهمة "ممارسة السحر والشعوذة"، و صدر بحقه حكم بقطع الرأس، كان مقرراً تنفيذ في ١٩ ديسمبر / كانون الاول ، إلا أنه لم يُنفذ بعد.

في شباط / فبراير ٢٠٠٨ ناشدت منظمة هيومن رايتس ووتش الملك عبد الله لوقف إعدام (فوزه فالح محمد علي) ، التي اعتقلت في عام ٢٠٠٥ بتهمة ممارسة السحر. وقالت هيومان رايتس ووتش ان أدلة الإدانة كانت ضعيفة وإجراءات المحكمة غير منتظمة للغاية. وتم تحويل مناشدتها للمحكمة العليا في كانون الثاني / يناير ، ولا زالت رهن الاعتقال حتى نهاية العام .

للدن من الخطاب المتطرف ، قامت وزارة الشؤون الإسلامية بتوظيف ١٥٠٠ مراقب في جميع أنحاء البلاد لمتابعة الخطب التي تلقى في المساجد وكذلك مراقبة أنشطة الأئمة .

تقوم لجان المحافظات باستدعاء رجال الدين المتهمين بالتحريض على التعصب استناداً الى تقارير المراقبين ، فإذا كانت اللجان غير قادرة على تني رجال الدين من تفكيرهم المتطرف فيتم تحويل رجال الدين إلى لجنة مركزية في الرياض. ومنذ بداية البرنامج في عام ٢٠٠٣ ، فقد تم طرد ٣٢٠٠ رجل دين .

الإساءات المجتمعية والتمييز

استمرت الحكومة بفرض التفسير الوهابي للإسلام السني. ويواجه أفراد الطائفة الشيعية إساءات مجتمعية وتمييزاً على المستوى السياسي والاقتصادي والقانوني والاجتماعي بالإضافة الى التمييز الديني ،حيث يشمل تقييداً على فرص التوظيف

والتعليم وعدم تمثيل في المؤسسات الرسمية وهناك إساءات مجتمعية وتمييزاً ضد المسيح واليهود وأفراد الأديان الأخرى .

يقدر عدد المسلمين الشيعة ما بين (10-15%) من مجموع المواطنين ويعيشون على الأغلب في المنطقة الشرقية بالرغم من أن عدداً كبيراً منهم يعيش في المنطقة الغربية وفي نجران في الجنوب الغربي .

يتعرض أفراد الطائفة الإسماعيلية (وهي فرع من المذهب الشيعي) في نجران لتمييز رسمي من قبل الحكومة المحلية في مجال التوظيف وفي نظام العدالة.

اشتترطت الحكومة على غير المواطنين حمل بطاقات إقامة قانونية تحتوي ديانة حاملها أي "مسلم أو غير مسلم". وعلى عكس السنوات السابقة لا توجد هناك تقارير تفيد بممارسة بعض الكفلاء بعدم تجديد هويات الإقامة أو عدم دفع أجور للعمال لأسباب دينية .

في عام ٢٠٠٨ أقرت الأمم المتحدة على مبادرة الملك عبد الله للحوار بين الأديان ، وهي المبادرة التي جمعت مسؤولين كبار وأكاديميين وعلماء دين لمناقشة قضايا الحوار بين الأديان وتعزيز التسامح والتفاهم.

كما بدأ مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني ٢،٦٧٧ برنامج تدريب لـ ١،٢٠٠ مدرب معتمد لتدريب أكثر من ١٥٠،٠٠٠ شخص حول "الثقافة وأهمية الحوار المفتوح ومهارات الاتصال"، وان هذه المبادرات كانت تطمح لزيادة وتشجيع التسامح والاعتدال والتفاهم. وخلال السنة قام مسؤولون دينيون وحكوميون رفيعي المستوى بدعم هذه الحملة علنا والداعية لمكافحة التطرف الديني ولغة التعصب ، وخاصة في المساجد والمدارس.

منذ ان شكلت الحكومة مشروعها متعدد السنوات لتغيير وتعديل الكتب المدرسية من أجل حذف وإزالة إشارات التعصب والاستهانة بالمسلمين وغير المسلمين أو التي تروج للكراهية ضد الأديان والطوائف الدينية الأخرى والذي بدأ في عام ٢٠٠٧ ، فقد شاركت فيه أكثر من ٨٣ مدرسة في أكثر من ٢٧ منطقة مختلفة ، وان أحد الأهداف الكبيرة لهذا البرنامج هو لتكملة التعليم الديني التقليدي مع مزيد من المواضيع "القائمة على المعرفة" مثل العلوم وتعليم الحاسوب.

في عام ٢٠٠٧ وقعت وزارة التربية والتعليم لمدة خمس سنوات اتفاقية تعاون مع مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني من أجل تعزيز التسامح الديني والثقافي في الفصول الدراسية من خلال برامج تدريب المعلمين والحلقات الدراسية.

واصلت الحكومة معالجة وإزالة لغة التعصب والتطرف في الوقت الذي تقوم بتعزيز التسامح والتفاهم بين الثقافات والأديان في الكتب المدرسية.

فعلى سبيل المثال ، قامت الحكومة بإزالة بعض الإشارات المثيرة للجدل من الكتب المدرسية ووضعت بدل ذلك الآيات التي تفيد بأنه «لا إكراه في الدين» . وعلى الرغم من ان لغة التعصب والتطرف يتم إزالتها من الكتب المدرسية ، الا ان المفاهيم والعبارات المتحيزة لا تزال موجودة .

فلا زالت الكتب والمناهج المدرسية للدراسة الثانوية لعام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ تحوي على لغة نمطية.

أصدرت وزارة الشؤون الدينية تعميمات دورية لتوجيه رجال الدين وأئمة المساجد شملت رسائل حول مبادئ العدالة والمساواة والتسامح والتشجيع على نبذ التعصب وجميع أشكال التمييز العنصري في خطبهم.

وفي مناسبات نادرة ، ظهرت رسوم كاريكاتورية معادية للسامية في وسائل الإعلام تنتقد اليهود والرموز اليهودية من خلال نشر بعض الصور النمطية لبعض اليهود وكذلك وضع مقارنة ما بين أعمال الحكومة الإسرائيلية والنازية.

كما ظهرت تصريحات معادية للسامية ضمن مقالات افتتاحية ظهرت في وسائل الإعلام المطبوعة والالكترونية الحكومية منها والخاصة وذلك استجابة للأحداث السياسية في المنطقة وبالخصوص العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة.

وفي ١١ يناير كانون الثاني ظهر تصريح بث من قناة الجزيرة القطرية لرجل الدين السعودي خالد الخلوي وصف به اليهود بانهم "غادرين وخونة ومخادعين وذوي طبيعة عدائية".

واستمر البعض من أئمة المساجد السنة الذين يحصلون على رواتب من الحكومة باستخدام لغة مناهضة لليهود والمسيحيين وللشيعة في خطبهم ، ويقومون في بعض الأحيان بالدعاء من أجل موت اليهود والمسيحيين .

كما وردت أخبار عن بعض الأئمة في المنطقة الشرقية كانوا يرددون أدعية خاصة لطلب عقاب إلهي لليهود.

تحدثت بعض التقارير حول قيام بعض العمال المسلمين الذين يعملون بالشركات باستخدام العمال الأجانب من غير المسلمين واتهامهم زوراً بالتبشير والدعوة الى قتلهم أو ترحيلهم إذا أمكن. وهناك تقارير تتحدث عن قيام بعض أصحاب العمل بتأخير دفع الأجور وعدم تجديد الإقامة للعمال الأجانب لأسباب دينية.

د- حرية التنقل داخل الدولة، والسفر إلى الخارج والهجرة، والعودة إلى الوطن

لا ينطبق القانون الأساسي إلى حرية التنقل داخل الدولة، والسفر إلى الخارج والهجرة، والعودة إلى الوطن.

تعاونت الحكومة مع المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة ومنظمات إنسانية أخرى لمساعدة اللاجئين وإيجاد مناطق لجوء لهم وتوفير الحماية والمساعدة للمشردين داخل البلاد واللاجئين العائدين وطالبي اللجوء وعديمي الجنسية وغيرهم من الأشخاص المعنيين.

لا تقيد الحكومة حرية الحركة للمواطنين الذكور داخل البلاد او تقيد حق المواطنين لتغيير أرقاماتهم أو محل عملهم ولا يتطلب منهم سوى بطاقة الهوية الشخصية.

يستلزم القانون من الذكور الذين هم في عمر ١٥ سنة فما فوق ان يحملوا بطاقة الهوية الشخصية. أما بالنسبة للنساء فان حمل بطاقة الهوية الشخصية اختيارية وهي تعكس الوضع الخاص للمواطنات ومن الممكن إصدار بطاقة الهوية الشخصية للمرأة فيما اذا وافق وصيها على إصدارها ، وكذلك تحتاج إلى إذنه اذا كانت تحمل جواز سفر نافذ .

عند التعامل مع أي وكالة حكومية أو مؤسسة عامة يجب إظهار بطاقة الهوية الشخصية. فرضت الحكومة بعض القيود على حرية المرأة في الحركة والتنقل من خلال منعها من سياقة السيارة .

يتطلب نظام الوصاية من المرأة ان تحصل على إجازة من وصيها الذكر سواء كان أب او اخ او زوج او ابن للعمل أو للتنقل بحرية داخل البلاد .

استمرت الحكومة خلال العام بإصدار بطاقة الهوية الشخصية للنساء بالرغم من معارضة ذلك الإجراء من قبل بعض المحافظين الإسلاميين. وعلى عكس السنوات السابقة لم ترد تقارير حول حصول صعوبات بحصول النساء على بطاقة الهوية الشخصية وان التقديم للحصول على الهويات متوفرة من خلال الانترنت .

وضعت الحكومة قيوداً على السفر للخارج ، بما في ذلك النساء وأفراد الأقليات ، ولا يجوز لأحد أن يغادر البلاد دون الحصول على تأشيرة خروج وجواز سفر.

على النساء والمواطنين الذكور تحت عمر ٢١ الحصول على إجازة من أولياء أمورهم إذا كانوا يرومون السفر إلى خارج البلاد. والنساء الأجنبية المتزوجات من مواطنين سعوديين عليهن الحصول على إجازة من أزواجهن في حالة السفر. ولم تستخدم الحكومة النفي الإجباري ولكنها سحبت في وقت سابق جنسية معارضي الحكومة الذين يعيشون في الخارج.

واصلت الحكومة فرض حظر السفر على بعض دعاة الإصلاح الاجتماعي أو السياسي. وخلال السنة انتهكت الحكومة حقوق بعض المواطنين للسفر خارج البلاد لأسباب سياسية ولم تقدم لهم إخطاراً بذلك أو إعطائهم فرصة للاعتراض على هذه القيود ، وقد أوردت منظمة هيومان رايتس ووتش أسماء ٢٢ ناشط في مجال حقوق الإنسان جرى منعهم من منذ عام ٢٠٠٧.

في ٢٣ يوليو أعلنت سلطة الجوازات في بريدة المدافع عن حقوق الإنسان، السيد محمد صالح البجادي، بأنه لا يزال ممنوعاً من السفر. و محمد صالح البجادي هو المشرف على الموقع الإلكتروني " مرصد حقوق الإنسان في السعودية"، و سبق أن عمل مُقَدِّمًا لمنتدَى أسبوعي إلكتروني يُدعى "المواطن و حقوقه".

ووفقاً لمؤسسة الخط الأمامي وهي منظمة دولية غير حكومية ، قامت الشرطة باعتقال البجادي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ لإقامته اتصالاتٍ مع اثنين من الناشطين البارزين في مجال حقوق الإنسان، هما الدكتور عبد الله الحامد والدكتور متروك الفالح، ولقيامه أيضاً بإدلاء تصريحاتٍ للصحافة تتعلّق بتوقيفه واعتقاله لمدة أربعة شهور في الحجز الانفرادي دون توجيه اتهاماتٍ إليه أو تقديمه إلى المحاكمة .

في ٦ كانون الأول/ديسمبر ، أوقفت الشرطة المدوّن والناشط في مجال حقوق الإنسان " رائف بدوي " في مطار جدة، ومنعته من السفر إلى بيروت. و لم يتمّ تقديم أي تفسير رسمي لفرض حظر السفر للفترة التي يحددها ، وقد انتقد رائف بدوي على الموقع الإلكتروني الذي أنشأه الشرطة الدينية لارتكابها انتهاكاتٍ لحقوق الإنسان .

وفي ديسمبر/كانون الأول اعتقلت السلطات المدون (فؤاد الفرحان) في مطار جدة ومنعته من السفر خارج البلاد للمشاركة في المؤتمر الثالث لحرية الصحافة في العالم العربي .

في عام ٢٠٠٨ منعت الحكومة عبد الرحمن اللاحم من السفر خارج البلاد لاستلام جائزتين عن حقوق الإنسان. وقد قام اللاحم بالترافع عن فتاة القطيف ضحية جريمة الاغتصاب عام ٢٠٠٦ ؛ ولا يزال حظر السفر ساري منذ عام ٢٠٠٤ ، وكان من المقرر رفع الحظر على السفر في آذار / مارس ، ولكنه لم يتأكد الرفع بحلول نهاية العام.

لازال تنقل وسفر العمال الأجانب تحت السيطرة الكاملة من قبل أصحاب العمل أو الكفلاء الذين يحتفظون بجوازات سفرهم والمسؤولين عن منحهم تصاريح الإقامة نيابة عنهم.

لم تستخدم الحكومة النفي القسري ، ولكنها سبق وأن سحبت الجنسية من معارضي الحكومة الذين كانوا يقيمون خارج البلاد.

ليس هناك حظر على عودة المواطنين الذين غادروا البلاد. تصدر الحكومة في بعض الأحيان جوازات سفر المشتبه بهم من أعضاء المعارضة وعوائلهم أيضاً ، مما يحد من حريتهم بالسفر .

حماية اللاجئين

الحكومة السعودية ليست دولة طرف في معاهدة الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ بخصوص وضع اللاجئين والبروتوكول المكمل لها لعام ١٩٦٧. إلا أن الحكومة أسست نظاماً يوفر الحماية للاجئين . وفي الواقع منحت الدولة حماية إلى الذين يخشون من الاضطهاد في حالة عودتهم لبلادهم

ينص القانون الأساسي على "أن الدولة تمنح اللجوء السياسي إذا ما توافق مع المصلحة العامة". وفرت الحكومة حماية مؤقتة لأشخاص لم يحددوا كلاجئين طبقاً لاتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧.

الا ان الحكومة ليس لديها تشريع لتنفيذ هذه المادة ، وتسمح الحكومة فقط للذين لديهم إقامة للتقديم لطلب اللجوء.

لا تمنح الحكومة عموماً حق اللجوء أو قبول لاجئين من بلدان ثالثة ، وتنص سياسة الحكومة بعدم منح اللجوء الى الأشخاص الذين يدخلون البلاد بصورة غير مشروعة أو الذين بقوا في البلاد بعد نهاية تأشيرة الدخول التي منحت لهم لموسم الحج.

الحكومة تشجع بقوة المغادرة للأشخاص الذين ليس لديهم إقامة ، أو تقوم بتهديدهم أو ترحلهم. كما انه من الصعب للاجئين الحصول على الجنسية.

وفرت الحكومة خلال السنة حماية مؤقتة لعدد غير محدد من الأشخاص الذين قد لا تنطبق عليهم صفة اللاجئين ، وقامت الحكومة خلال العام بتسهيل انتقال ٢٨ لاجئ اريتري الى السويد.

استناداً الى مذكرة التفاهم الموقعة مع المفوضية العليا للاجئين في عام ١٩٩٣ ، وافقت الحكومة على توفير الحماية للاجئين الموجودين في البلد في الوقت الذي تقوم فيه المفوضية بتحديد مركز اللاجئين في البلاد لصالحهم . وقدمت الحكومة بعض الحماية ضد الطرد أو عودة اللاجئين إلى البلدان التي تكون فيها حياتهم أو حريتهم عرضة للتهديد بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو العضوية في مجموعة اجتماعية معينة أو الرأي السياسي.

تتيح الحكومة للمواطنين الحصول على الخدمات الأساسية ، بما في ذلك الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية ، كما ان اللاجئين بإمكانهم الحصول على الخدمات الأساسية من خلال المفوضية العليا للاجئين ، ولا تسمح الحكومة لأطفال اللاجئين الالتحاق في المدارس الابتدائية

العامّة ، كما لا يتمكّن اللّاجئون الوصول إلى المحاكم. ولم ترد تقارير عن حدوث إساءة معاملة للّاجئين أو طالبي اللّجوء .

أورد مكتب تمثيل المفوضية العليا للّاجئين في دول مجلس التعاون الخليجي بأنه اعتباراً من أيلول / سبتمبر ، لم يبقى أي لاجئ عراقي في البلاد. وطبقاً لممثل المفوضية العليا للّاجئين التابعة للأمم المتحدة فإن المفوضية ساهمت بتسهيل وإيجاد مناطق لجوء لأكثر من ٢٥ ألف لاجئ عراقي منذ عام ١٩٩١ .

الأشخاص عديمي الجنسية

يقيم في البلاد بصفة اعتيادية وبصورة قانونية عدد كبير من المقيمين عديمي الجنسية ، وان البيانات والمعلومات عن السكان عديمي الجنسية شحيحة ، كما ان الحكومة غير صريحة لمناقشة هذه المسألة ، وتشير تقديرات غير رسمية للمفوضية العليا للّاجئين إلى أن هناك ٧٠،٠٠٠ و ١٠٠،٠٠٠ من عديمي الجنسية في البلاد ، وجميعهم تقريباً من المواطنين المولودين في البلاد العربية ويطلق عليهم اسم البدون ، مع بعض البلوش وأفارقة غربيين .

البدون هم أشخاص فشل أسلافهم في الحصول على الجنسية ، وهم الأشخاص المتحدرين من القبائل البدوية والذين لم يتم شملهم بالإحصاء السكاني بين القبائل الأصلية في عهد مؤسس الدولة الملك عبد العزيز ؛ وكذلك المتحدرين من آباء ولدوا في خارج البلاد ووصلوا للبلاد قبل ان تكون هناك قوانين تنظم المواطنة ؛ وكذلك المهاجرين من الريف من الذين فشل آباؤهم من تسجيل مواليدهم في الدوائر الحكومية المختصة .

وبما ان البدون لا تنطبق عليهم صفة المواطنة فهم لا يتمكنون من الحصول على جوازات سفر وليس لديهم القدرة على السفر إلى الخارج ، وبسبب افتقارهم للجنسية السعودية فقد حرم البدون من فرص التوظيف وفرص التعليم ، كما أن لديهم قدرة محدودة للسفر خارج البلاد. ويعتبر البدون من ضمن أفقر المقيمين في البلاد بسبب وضعهم المهمش.

وفي السنوات الأخيرة ، اتخذت وزارة التربية والتعليم خطوات لقبول أطفال البدون في المدارس السعودية ، وأصدرت الحكومة تصاريح إقامة للبدون لمدة خمس سنوات لتسهيل حصولهم على الخدمات الحكومية مثل الرعاية الصحية وغيرها ووضعهم على قدم المساواة مع العمال الأجانب المكفولين .

تطبق الحكومة توجيه الجامعة العربية والمطبق في الدول العربية الذي يقف بالضد من تجنيس المقيمين الفلسطينيين الذي يخمن عددهم بـ ٥٠٠,٠٠٠ ، وذلك لكي لا " يفقدوا هويتهم الفلسطينية " وهو ما يؤدي إلى " الحفاظ على حقهم بالعودة " .

- هناك عدة أسباب من شأنها ان تعيق حصول الأطفال على الجنسية وفقا لقانون الجنسية :
- (١) طفل يولد قبل ان يتزوج والديه لا ينتسب الى والده من الناحية القانونية ، حتى وإن اعترف الأب بالطفل ، فانه يبقى عديم الجنسية.
 - (٢) عندما يتم سحب وثائق التعريف أو الهوية من أحد الوالدين ، فان الطفل أيضا يفقد هويته وحقوق المصاحبة (وهذا يمكن أن يحدث عندما يبذل احد الوالدين المتجنسين طبيعة جنسيته اختياراً أو يفقد جنسيته لأسباب أخرى).
 - (٣) الأطفال المتولدون من أم سعودية وأب أجنبي يبقون بدون جنسية ، إلا إذا نقل الأب جنسيته الأجنبية للطفل.
 - (٤) الأطفال المتولدون من أب سعودي وأم أجنبية يكونوا عديمي الجنسية ، إلا إذا أذنت الحكومة بزواج الوالدين مسبقاً. بالإضافة إلى ذلك ، عندما تستولي السلطات الحكومية على جنسية احد المواطنين ، فان أطفاله يفقدون وضعهم القانوني ، ويصبحوا عديمي الجنسية.

القسم الثالث

احترام الحقوق السياسية:

حق المواطنين في تغيير حكومتهم

ينص القانون الأساسي على أن الحكومة مؤسسة على مبدأ "الشورى" بيد أنه من الناحية العملية فان المواطنين لا يملكون الحق بتغيير الحكومة سلمياً. ويتطلب القانون الأساسي من الملك وولي العهد أن يعقدوا مجالس مفتوحة. (يعرف المجلس بأنه اجتماع مفتوح الأبواب يعقده الملك أو الأمير أو المسؤول الرسمي المحلي أو الوطني، حيث من حق أي مواطن من الرجال أو مقيم أجنبي نظرياً أن يعبر عن فكرة معينة أو يقدم مظلمة أو شكوى).

وينص القانون الأساسي أيضاً على أنه من حق أي فرد أن يتصل بالسلطات العامة حول أي موضوع. وتفسر الحكومة حق الالتماس هذا على أنه حق يفترض أن يمارس من خلال الوسائل التقليدية غير العامة أي ليس من خلال الصحافة العامة.

في ١٣ مايو ، قدمت مجموعة من ٧٧ ناشط لحقوق الإنسان من المجتمع المدني التماساً إلى الملك أدانوا فيه إجراء المحاكمات السرية وطالبوا بالحصول على إذن لناشطي حقوق الإنسان لمراقبة السجون ، كما طالبوا بإصلاحات سياسية وقضائية ، بما في ذلك نظام ملكي دستوري ، وكذلك الحد من شروط تعيين أعضاء الأسرة الحاكمة في المناصب الحكومية ، وتم إرسال نسخة من الالتماس إلى الديوان الملكي والى ٢٠ من كبار المسؤولين ، وانشأ الناشطين موقع على شبكة الانترنت " www.humriht-civsoca.org ، نشروا فيه العريضة وغيرها من الوثائق المتعلقة بحقوق الإنسان وقضايا المجتمع المدني.

الانتخابات والمشاركة السياسية

ينص القانون الأساسي للحكم على ان نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي ، واستناداً إلى نظام العائلة المالكة كما كفه القانون الأساسي للحكم فان بعض أعضاء العائلة الحاكمة لهم الحق في اختيار القادة أو تشكيل الحكومة أو في تغيير النظام السياسي.

في ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٦ أصدر الملك قانون الخلافة الجديد الذي عدل القانون الأساسي لعام ١٩٩٢ ونظم طريقة تكوين لجنة الولاء التي سوف تنتخب الملك وولي العهد بعد موت أو عجز الآخر.

إن لجنة الولاء تألفت من أبناء وأحفاد عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ، وهذه اللجنة وسعت دور العائلة الحاكمة في عملية الاختيار.

وتحكم الحكومة في القضايا المدنية والدينية ضمن القيود التي يفرضها القانون الأساسي والشريعة الإسلامية والتقاليد، وضمن الحاجة إلى الاحتفاظ بإجماع في الرأي وسط العائلة المالكة والقادة الدينيين.

ويعمل الملك كرئيس للوزراء ويعين ولي عهده ومن يقوم بعمل نائب رئيس الوزراء ويعين الملك أيضا باقي الوزراء الذين يعينون بدورهم وبموافقة مجلس الوزراء المسؤولين التابعين لهم.

يتكون مجلس الشورى من ١٥٠ عضو يتم تعيينهم من قبل الملك ومهمته تقديم المشورة للملك .

في ١٨ مايو ، ذكرت وكالة الانباء التابعة للدولة عقب احد اجتماعات لمجلس الوزراء بان الانتخابات لاختيار نصف مقاعد المجالس البلدية الاستشارية (الهيئة الحكومية الوحيدة المنتخبة) التي من المقرر إجرائها خلال هذا العام سوف يتم تأجيلها حتى شهر أكتوبر عام ٢٠١١ وذلك لتوفير المزيد من الوقت لدراسة " توسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية " .

في انتخابات عام ٢٠٠٥ (أول انتخابات في البلاد منذ عام ١٩٦٣) ، صوت المواطنون غير العسكريين من الرجال ممن بلغوا الحادي والعشرين من العمر أو أكثر لشغل ٥٩٢ مقعد في ١٧٨ مجلس استشاري محلي (نصف إجمالي عدد المقاعد) ، ولم يكن يحظر الانتخابات مراقبين مستقلين .

ولم يسمح للنساء بالتصويت أو المشاركة في الحكومة ، وتشير الإحصائيات غير الرسمية إلى تصويت (١٠ - ١٥%) من المسموح لهم بالتصويت. وأكمل الملك تشكيل المجالس في عام ٢٠٠٥ بتعيين (٥٩٢) رجل لإشغال النصف الثاني من مقاعد المجلس .

منعت الحكومة تأسيس الأحزاب السياسية. وواصل الحزب الأخضر بالعمل بصورة غير قانونية خلال العام ، ولم تكن هناك تغطية إعلامية لأنشطة الحزب .

القوانين والممارسات التقليدية والعادات والتقاليد تتطلب الفصل الصارم بين الجنسين لتشمل كل جوانب الحياة بحيث منعت المرأة من المشاركة في الحياة السياسية على أساس المساواة مع الرجل .

سمحت الحكومة للنساء ابتداء من عام ٢٠٠٥ ، للترشيح لبعض المناصب في مجالس غرف التجارة والصناعة ، ولكن لم تحصل أي امرأة على منصب .

في عام ٢٠٠٨ ، تم انتخاب امرأتان لمجلس إدارة غرفة تجارة جدة للتجارة والصناعة لمدة أربع سنوات وتم تعيين ثلاث نساء . وخلال هذا العام فقد ازداد عدد المستشارات في مجلس الشورى من ستة الى ١٠ .

لا تشغل أي امرأة منصب في المحكمة العليا (لا يجوز للمرأة ممارسة مهنة المحاماة) ، ولا في مجلس القضاء الأعلى .

تشغل امرأة واحدة منصب على المستوى الوزاري كنائبة وزير لتعليم المرأة.

لا توجد قوانين تمنع الطوائف الدينية الاخرى من المشاركة في الحياة السياسية على قدم المساواة مع المواطنين الآخرين ، ولكن الأعراف السائدة في المجتمع تهمش السكان الشيعة. يضم مجلس الشورى خمسة أعضاء شيعة ، ولا يوجد وزراء من الطوائف الدينية في مجلس الوزراء.

كان هناك بعض القضاة الشيعة.

القسم الرابع

الفساد الرسمي والشفافية الحكومية

ينص القانون على فرض عقوبات جنائية على مرتكبي الفساد الرسمي من قبل الموظفين ، إلا أن الحكومة لم تنفذ القانون بشكل فعال ، ويتورط المسؤولون في بعض الأحيان بممارسات فاسدة مع إمكانية الإفلات من العقاب.

وردت تقارير خلال العام عن حصول فساد حكومي ، وعكست مؤشرات البنك الدولي في جميع أنحاء العالم بأن الفساد يمثل مشكلة. ويشكل الفساد مشكلة خطيرة حيث انه ينتشر على نطاق واسع بين أعضاء العائلة المالكة والحكومة.

ذكرت الصحيفة الرسمية السعودية في ٣١ ديسمبر ، نتائج مؤقتة حول الأمر الملكي لإجراء تحقيق في فيضانات جدة ، والذي كما يقال بأنه سبب دماراً كبيراً بسبب الرشوة والفساد في مجال عقود المقاولات والبناء وصفقات الأراضي والتي أدت إلى بناء وهندسة غير سليمين. واعتقلت السلطات مسؤولين حكوميين وغير حكوميين بانتظار نتائج لجنة التحقيق ، ولكن الأمير المسؤول عن التحقيق قال انه ليس هناك حاجة إلى الإعلان عن الاعتقالات والتحقيقات.

أجلت المحكمة الإدارية في جده اعتباراً من ٢٩ أغسطس صدور الحكم ثلاث مرات في فضيحة الفساد والرشوة التي ارتكبتها بلدية الطائف والتي بلغت قيمتها ١,٤ مليون ريال (٣٧٣,٣٣٣ \$). وكانت المحكمة قد أدانت في تموز ٢٠٠٨ ستة عشر موظف من بلدية الطائف ، وتضمنت الأحكام سجن وفصل من العمل وفرض غرامات ، وتم تبرئة سبعة من المتهمين من جميع التهم

المنسوبة إليهم ، كما تم تغريم اثنين من رجال الأعمال بلغت ١٥٠،٠٠٠ ريال (٤٠،٠٠٠ دولار) لكل منهما.

في أكتوبر ٢٠٠٨ طلبت صحيفة عرب نيوز إجراء تحقيق في قضايا فساد تتعلق بعقود لبناء طرق رئيسية ، وتسليط الضوء على مشروع خصصت الحكومة لأجله ٦٩٨ مليون ريال (حوالي ١٨٦,١ مليون دولار) ، الا انه لم يجري تحقيق في الموضوع . لا يخضع المسؤولون العامون لقوانين الكشف عن البيانات المالية.

تقدم لجنة التحقيق والادعاء العام ، وهي هيئة مستقلة ، تقاريرها إلى مجلس الوزراء ، وتقوم بالتحقيق في قضايا الفساد المتعلقة بموظفي الخدمة العامة. ونظرت اللجنة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨ في بعض الحالات التي كانت تتطوي على ١٢،٤٦٦ قضية تخص موظفي الخدمة العامة وبعض الوكالات ، وحددت اللجنة بعض الامثلة على حالات التزوير والرشوة وإساءة معاملة الجمهور من بين أشكال أخرى من سوء السلوك. لا توجد أي بيانات جديدة في نهاية العام صادرة عن اللجنة بشأن حالات إضافية من حالات الفساد.

يتعرض الموظفون الحكوميون الذين يقبلون الرشوى لأحكام بالسجن ١٠ سنوات او دفع غرامات تصل الى مليون ريال (حوالي ٢٦٧،٠٠٠ \$).

لم تقدم الحكومة للجمهور خلال السنة أي معلومات عن حالات محددة من الفساد أو المزاعم المتعلقة بوجود فساد أو معلومات حول إجراءات الحكومة لمكافحة الفساد.

في عام ٢٠٠٨ دعا مجلس الشورى بعض الوزراء لغرض استجوابهم بخصوص ممارسة مسؤوليته الرقابية ، الا انه لم يحظر للاستجواب البعض منهم وخصوصا وزير المالية. ولم تجري هناك ممارسة مماثلة خلال السنة.

في عام ٢٠٠٨ سلم ديوان المظالم ٢،٦٩٥ قرار إدانة بخصوص ١،٣٦٨ قضية جنائية و١،٣٢٧ قضية تأديبية ضد بعض الموظفين العموميين وبعض الوكالات.

القسم الخامس

الموقف الحكومي بخصوص التحقيق الدولي وغير

الحكومي في الإدعاء بانتهاكات حقوق الإنسان

وضعت الحكومة قيوداً على منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية في مجال إجراء تحقيقات في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان. وينص القانون الأساسي للحكم على أن "تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية".

أجازت وزارة الداخلية منظمة محلية واحدة لحقوق الإنسان وهي الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والتي يتم تمويلها عن طريق صندوق استئماني من أحد أعضاء العائلة المالكة. كان هناك ما لا يقل عن اثنين من منظمات حقوق الإنسان المحلية غير مجازتين ، وهما لجنة حقوق الإنسان أولاً وجمعية الحقوق المدنية والسياسية في المملكة العربية السعودية ، واعتبرت الحكومة هاتين المنظمتين مشكوك فيهما وغير قانونيتين وتتدخلان في شؤون الحكومة.

وطبقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش فقد تقدمت منظمة ثالثة " اللجنة الوطنية السعودية لحقوق الإنسان " ، وهي أقل نشاطاً من المنظمات الأخرى بطلب إلى وزير الشؤون الاجتماعية للتسجيل منذ عام ٢٠٠٣ إلا أنه لم يرد جواب من الوزارة حتى نهاية العام.

في ١٢ و ١١ تشرين الأول كتب بعض الناشطين البارزين في مجال حقوق الإنسان رسالة مفتوحة إلى الملك عبد الله أعلنوا فيه عن تأسيس جمعية الحقوق المدنية والسياسية. وقد سبق وان عملت المجموعة كلجنة للمجتمع المدني ، الا انها لم تحصل على ترخيص بالعمل . لم يكن هناك رد فعل من الجمهور على هذه الرسالة والتي جرى تعميمها ونشرها على نطاق واسع من خلال البريد الالكتروني وعبر الإنترنت ، كما لم يحصل تأسيس المجموعة على تغطية صحفية في البلاد.

واصلت لجنة حقوق الإنسان أولاً في تلقي طلبات المساعدة وشكاوى من الجمهور حول الإجراءات الحكومية التي تمس حقوق الإنسان ، ومعظم أعضائها من الأكاديميين واثان من أعضائها السابقين كانوا وزراء (وزير الشؤون الاجتماعية ووزير التربية) ، علماً أن ١٠ من

الأعضاء البالغ عددهم ٤١ من النساء. وفتحت الجمعية الوطنية مكاتب في كل من جدة والدمام والرياض وجازان، وحاولت الجمعية أن تحل القضايا بالتعاون مع الوكالات الحكومية بدلاً من عرضها على المحاكم ، وكانت الحكومة تقبل مشورة ورأي اللجنة وأحياناً تقبل توصياتها.

تتظر الحكومة بوجه عام للمنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بعين الريبة. وذكرت هيئة حقوق الإنسان السعودية بان الحكومة قد رحبت بزيارات لمنظمات حقوق الإنسان القانونية وغير المنحازة لزيارة البلاد ، ودعت السيدة ياكين اورتورك ممثلة الأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد المرأة ، وكذلك منظمة هيومن رايتس ووتش وغيرهم لزيارة البلاد ، وقالت أيضاً بان الحكومة قد تلقت المئات من الطلبات ولا يمكن تلبيتها جميعاً.

في أكتوبر تشرين الأول ٢٠٠٨ طلبت هيومان رايتس ووتش رسمياً من الحكومة السعودية لزيارة البلاد لحضور محاكمات المشتبه بتورطهم بأعمال إرهابية والتي لا زالت قضاياهم معلقة حتى نهاية العام ؛ وبعد زيارة منظمة هيومان رايتس ووتش في شباط / فبراير ٢٠٠٨ التي سهلتها لها هيئة حقوق الإنسان السعودية ، اصدرت المنظمة تقريراً سلطت فيه الضوء على سوء أوضاع العمال الوافدين.

انتقدت منظمة هيومان رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية الحكومة ودعتا إلى وقف عمليات الإعدام المقررة ، وأدلت المنظمتين أيضاً بتصريحات للفت الانتباه إلى الاعتقالات التعسفية وظروف الاحتجاز السيئة في السجون السعودية وسوء معاملة بعض الناشطين في مجال حقوق الإنسان وبعض المشتبه بتورطهم بأعمال إرهابية.

في شباط / فبراير ٢٠٠٨ سمحت الحكومة بزيارة مقرر الأمم المتحدة الخاصة بالعنف ضد المرأة (ياكين اورتورك).

وفي ٦ شباط / فبراير أجرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المراجعة الدورية الشاملة للبلاد ، واعتبرت التقرير الوطني المقدم للجنة الأمم المتحدة موجز لحالة حقوق الإنسان في البلاد. ولا زالت الطلبات التي قدمها خمسة من مقرري الأمم المتحدة الخاصين لحقوق الإنسان أو لبعض المنظمات العاملة منذ عام ٢٠٠٥ دون جواب.

استناداً إلى قرار مجلس الوزراء لعام ٢٠٠٥ تم إنشاء هيئة حقوق الإنسان الممولة من قبل الحكومة ، وتعمل بمثابة صوت الحكومة في مجال حقوق الإنسان ورئيسها يحمل رتبة وزير وتقدم تقاريرها إلى رئيس الوزراء.

ووفقاً لتقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الثاني حول وضع حقوق الإنسان " قوبلت هيئة حقوق الإنسان بتعاون ضعيف من جانب بعض الهيئات الحكومية على الرغم من صدور توجيهات ملكية بهذا الخصوص " ، وتعمل هيئة حقوق الإنسان بصورة مباشرة مع رئيس الوزراء ، مع لجنة شبه برلمانية وكذلك مع لجنة الشؤون الإسلامية والقضاء وحقوق الإنسان التابعة لمجلس الشورى .

القسم السادس

التمييز والمضايقات الاجتماعية والاتجار بالبشر

يحرم القانون التمييز القائم على أساس العرق ، كما تؤكد مبادئ الشريعة الإسلامية على المساواة وكرامة الإنسان بغض النظر عن الجنس أو اللون ، أو العرق. إلا أن الحكومة السعودية لم تنفذ وبصورة فعالة القوانين التي تمنع التمييز القائم على أساس العرق .

النساء

أحرز بعض الناشطين في مضمار حقوق الإنسان المزيد من التقدم في مجال حقوق المرأة قياساً إلى المجالات الأخرى ، وبذلت الحكومة جهوداً لدمج المرأة في التيار الرئيسي للمجتمع.

تجرم الشريعة الإسلامية أيضاً الاغتصاب والذي يعاقب عليه بالإعدام . وعموماً فقد فرضت الحكومة القانون في إطار الشريعة الإسلامية ، وعاقبت المحاكم كل من الضحية والمعتدي ، وترى الحكومة بان العلاقات بين الزوجين كعلاقة تعاقدية ولا تعترف بالاغتصاب الزوجي. ووفقاً للقانون ، إذا اغتصب رجل امرأة ، وينظر إليها على أنها خطأ ومن زاوية اختلاط غير شرعي بين الجنسين فإن القانون يعاقب الطرفين . ولم تتوفر إحصائيات حول حوادث الاغتصاب . بيد أن التقارير الصحفية والمراقبين اعتبروا الاغتصاب الموجه ضد النساء والأولاد وكذلك العنف المنزلي ضد النساء لازال من المشاكل القائمة والخطيرة.

في ٢١ شباط / فبراير أوردت شبكة إي بي سي نيوز خبراً عن إعدام اثنين من رجال الشرطة لقيامهم باغتصاب امرأة مغتربة .

وفي يوم ٣٠ مايو ، وحسبما ذكرت صحيفة هافينغتون بوست فقد تم إعدام رجل بقطع الرأس لأنه قام بممارسة اللواط مع حدث يبلغ من العمر ١١ عاماً ومن ثم قتله ، كما جرت أحكام إعدام أخرى بسبب الاغتصاب خلال العام.

لا تحتفظ الحكومة بإحصائيات حول حوادث الاغتصاب أو صدور أحكام بخصوصها ، ولا يتم إيراد معلومات عن معظم حالات الاغتصاب وذلك لأن الضحايا يواجهون انتقام اجتماعي صارم وغالباً ما يبدو غير مناسب للزواج وكذلك احتمال التعرض للسجن أو اتهامات بارتكاب الزنا.

في ٨ فبراير ، وحسبما ذكرت الجريدة السعودية الرسمية بأن المحكمة الجزئية في جدة حكمت على امرأة غير متزوجة تبلغ من العمر ٢٣ عاماً ولمدة سنة واحدة و ١٠٠ جلدة بتهمة الزنا ، والمرأة تعرضت لاغتصاب جماعي وأصبحت حاملاً وحاولت دون جدوى لإجهاض الجنين. ولم تورد الصحيفة خبراً عن الحكم الصادر ضد المغتصبين .
لا توجد هناك قوانين تحظر تحديدا العنف المنزلي.

ذكر مسؤولون في الحكومة ان الحكومة لم تحدد بوضوح العنف المنزلي ، كما ان الإجراءات المتخذة للتعامل مع حالات العنف المنزلي تختلف من جهة حكومية إلى أخرى. ووفقاً لأحدث تقرير سنوي لجمعية حقوق الإنسان والتي أجرت فيه تحقيقاً في ٢٥٧ حالة من حالات العنف الأسري وحقوق المرأة ، فان حالات العنف ضد الرجل والمرأة قد ورد في ست مناطق حضرية وتضمنت هذه الحالات إساءة معاملة واسعة النطاق .

بذلت الحكومة السعودية جهوداً لمكافحة العنف المنزلي ودعمت ملاجئ لحماية الأسرة تديرها الحكومة. ووفقاً لما جاء في تقرير صحيفة عرب نيوز في ٨ يوليو ، فان الانتقادات المجتمعية الموجهة لمساعدة النساء على "الفرار" بدون اجراء تحقيق بصورة صحيحة قد خفض فعالية الملاجئ .

أحالت لجنة حقوق الإنسان خلال العام عدد من الشكاوى حول العنف المنزلي إلى بعض الهيئات الحكومية. وتلقى فرع اللجنة للنساء والأطفال في الرياض ٢٧٥ شكوى خلال العام ، و ٢٤ في المئة من هذه الشكاوى كانت عن العنف المنزلي ، وقد افتتح الفرع في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٨ ، وقام بمعالجة ٥٢ حالة في الشهر الأول من افتتاحه .

إنّ الاغتصاب ضد العاملات المنزليات الأجنبية مألوف .
البغاء محظور قانونياً. وتمارس بعض النساء (وبعض الرجال) من الأجنبيات الدعارة. ولم يعرف مدى انتشار هذه الظاهرة.
جرى تهريب بعض النساء والأطفال إلى السعودية بغرض الاستغلال الجنسي التجاري.

نقلت وسائل الإعلام العربية تقارير متكررة عن حدوث حالات من التحرش الجنسي كظاهرة اجتماعية ، ومن الصعب تقدير مدى التحرش الجنسي . ان التفسير الحكومي لقانون الشريعة الإسلامية يضع أمام المحاكم إرشادات حول قضايا التحرش الجنسي .
يتم فصل النساء عن الرجال في جميع الأماكن التي تعمل فيها النساء حيثما كان ذلك ممكناً.

في ١٥ يناير ، أورد موقع (إسلام نت) عن قيام الشرطة في الأحساء باعتقال رجل قام بابتزاز امرأة تبلغ من العمر ٢٤ عاماً لإعطائه ٢٥٠،٠٠٠ ريال (٦٦،٦٦٦ \$) من خلال تهديدها بنشر صورة لها على الويب. وورد الموقع لعدة حالات مماثلة وفي أماكن مختلفة .
ففي الرياض دفعت امرأة لرجل ٨٠٠،٠٠٠ ريال (٢١٣،٣٣٣ \$) ولأكثر من ١٤ عاماً قبل أن تقوم بالشكوى لدى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للحصول على المساعدة.
بما ان تبادل الصور أو الرسائل قبل الزواج يمكن أن يسبب مشاكل كبيرة للمرأة ، فان بعض الرجال يستغل هذه الحالة لابتزاز النساء من اجل ممارسة الجنس أو الحصول على نقود .

يمثل التمييز ضد المرأة مشكلة كبيرة .

بعد زيارة المقررة الخاصة للأمم المتحدة حول العنف ضد المرأة في فبراير ٢٠٠٨ ، واعترافها بوجود تقدم محرز في وضع المرأة وخاصة في مجال الحصول على التعليم ، لاحظت المقررة عدم وجود استقلالية للمرأة وانعدام حرية التنقل وكذلك الاستقلال الاقتصادي

والممارسات التمييزية المحيطة بالطلاق وحضانة الأطفال وغياب قانون يجرم العنف ضد المرأة والصعوبات التي تمنع المرأة من الهروب من البيئة المسيئة.

لا تزال المرأة تواجه التمييز وتحت ظل القانون ، كما ان المرأة السعودية تجهل حقوقها التي كفلها لها القانون ، وعلى الرغم من أن القانون يسمح للمرأة بالتملك الخاص ومخولة بالدعم المالي من ولي الأمر ، الا ان المرأة لا تملك حقوقا سياسية أو اجتماعية ، ولا يعامل المجتمع النساء بالتساوي مع الرجال .

يحرم القانون المرأة السعودية الزواج من غير المسلم ، ولكن بإمكان الرجل الزواج من المرأة المسيحية واليهودية .

لا يجوز للنساء الزواج من الأجانب بدون موافقة الحكومة ، وعلى الرجال الحصول على موافقة الحكومة للزواج من نساء غير سعوديات من خارج دول مجلس التعاون الخليجي الستة. المرأة مقيدة من حيث استخدام الخدمات العامة في حالة تواجد الرجال ، وعلى النساء الدخول إلى الحافلات من الباب الخلفي المخصص لهن، والجلوس في الأماكن المخصصة لهن. وتخطر النساء بالتعرض لاعتقالهن من قبل المطوعين إذا استخدمن سيارة يقودها رجل غير موظف لدى العائلة أو من غير الأقرباء القريبين جداً.

في ١٩ مارس ، وحسبما ذكرت صحيفة الرياض بان هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قامت بالقاء القبض على مقيم في المملكة كان يقود زوجته الى الرياض للتسوق معتقدة خطأ بانها ليست زوجته ، وقامت الشرطة الدينية باحتجاز المرأة ونقلها من مركز التسوق الى مركز الهيئة للتحقيق معها ، وبعد اكتشاف الخطأ ، حذرت الهيئة الزوجين بعدم التحدث عن الحادث علناً.

يفترض في أي امرأة أن ترتدي العباة السوداء في الأماكن العامة (والعباءة لباس يغطي الجسم كله)، وعليها أيضا أن تغطي الرأس والشعر. وعلى وجه العموم كان المطوعون يطلبون من النساء المسلمات أن يغطين وجوههن، ومن النساء غير المسلمات من دول أخرى من آسيا وإفريقيا الالتزام إلى حد كبير بالأعراف المحلية الخاصة بالملبس أكثر من النساء الغربيات غير المسلمات.

في المناطق الريفية والمدن الصغيرة ، ترتدي المرأة اللباس التقليدي الذي يغطي الجسم كله ،
اليدين والقدمين والشعر والوجه.

وتعرضت النساء إلى تمييز بموجب تفسير الشريعة الإسلامية في الدولة التي تنص على أن
البنات يرثن نصف ما يرثه أخوتهن من الرجال. وفي حين تنص الشريعة على أنه يمكن للنساء
التملك والتصرف بأموالهن بصورة مستقلة فأنهن مقيدات في العادة في تأكيد هذه الحقوق بسبب
عوائق قانونية واجتماعية مختلفة، خاصة ما يتعلق بالتوظيف وحرية الحركة والتنقل.
في المحكمة الشرعية، شهادة الرجل تساوي شهادة امرأتين.

كما ان القوانين الخاصة بالطلاق فيه تمييز ضد المرأة. فعلى سبيل المثال ، يتعين على النساء
أن يظهرن أسس صلبة قانونية تبرر طلبهن الطلاق، أما الرجال فمن حقهم طلاق النساء دون
بيان أي سبب. وإذا ما طلق الرجل زوجته، فعليه دفع مبلغ من المال متفق عليه مسبقا حين عقد
الزواج، ويدفع هذا المبلغ مرة واحدة ويعتبر نفقة الزوجة المطلقة. واستحقت النساء اللواتي
أظهرن أسباب قانونية مقبولة لطلب الطلاق، تلك النفقة في بعض الأحيان. ومن حق المرأة
المسلمة في حالة الطلاق أو وفاة الزوج الاحتفاظ بالأطفال حتى بلوغهم سنا معينة وبالتحديد ٧
سنوات للأولاد و ٩ سنوات للبنات، ويمنح الأطفال إذا ما تجاوزوا هذه الأعمار إلى الزوج
المطلق أو إلى أهل الزوج المتوفي. واستمر منع النساء المطلقات الأجنبية من زيارة أطفالهن
بعد الطلاق.

سمح للنساء بالتعليم المجاني ولكن في مدارس مخصصة للبنات فقط وحتى مستوى الجامعة.
شكلت المرأة نسبة ٥٨% من العدد الإجمالي لطلاب الجامعات في البلاد ، وان الاستثناء الوحيد
في العزل ما بين الجنسين في التعليم العالي هو في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا ،
وهي جامعة للتعليم المختلط افتتحت في ٢٣ سبتمبر ، سمح فيها للنساء بالعمل بصورة مشتركة
مع الرجال ، كما سمح لهن بالتخلي عن الحجاب في فصول مختلطة وكذلك على قيادة السيارات
في الحرم الجامعي.

ان فرص العمل بالنسبة للمرأة محدودة ، وانحصرت معظم فرص توظيف النساء في التعليم
والرعاية الصحية على الرغم من الزيادات التي تحدثت في مجال الأعمال التجارية والمالية ،

والخدمات الاجتماعية ، والوزارات الحكومية. ان مبدأ الفصل بين الجنسين أدى إلى التمييز في مجال التوظيف.

يجوز للنساء أن يعملن في المناطق الريفية إذا لم يرافقهن رجل قريب لهن جدا في النسب وقادر على السكن معهن وتحمل مسؤوليتهن. وعلى الرغم من فصل أماكن عمل النساء عن الرجال إلا أن القانون يسمح للنساء بالحصول على رخص عمل في المجالات التي تتطلب منهن الإشراف على عاملين أجانب والاحتكاك مع عملاء ذكور أو التعامل بشكل دائم مع مسؤولين حكوميين.

على المرأة الحصول على إجازة من ولي الأمر قبل أن تتمكن من امتلاك أو إدارة الأعمال التجارية إلا إذا كان العمل هو في حقل يبدو مناسباً للمرأة أو يدار بالكامل من قبل النساء. ويعمل الرجال والنساء مع بعضهم في المستشفيات وصناعة الطاقة، وتشرف النساء في بعض الأحيان على أعمال الموظفين من الرجال.

ان النساء اللواتي يعملن في المنشآت مع ٥٠ عاملة أو أكثر لهن الحق في الحصول على إجازة الأمومة ورعاية الطفل.

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ مايو / ايار أزال الشرط الذي يلزم المرأة الحصول على إذن من ولي الأمر اذا كانت تروم الحصول على عمل ، طالما أنه من الأعمال التي "تعتبر مناسبة للمرأة".

في ٧ حزيران / يونيو ، قال تقرير صادر عن غرفة الرياض للتجارة والصناعة بأن ما يقرب من ٢٥٠،٠٠٠ من النساء يعملن في الإدارات الحكومية و ٤٥،٠٠٠ اخريات في شركات خاصة. وبحلول منتصف العام ، أنشأت الحكومة ١٢٠ جهاز كمبيوتر خاص لمراكز التدريب المعتمدة من قبل وزارة الخدمة المدنية للمساعدة على إدماج المرأة في قوة العمل.

الأطفال

ان اكتساب المواطنة يمكن ان تستمد من الأب وان الأب هو الوحيد الذي بإمكانه تسجيل المولود.

كانت هناك بعض الحالات لأطفال سعوديين لم يتمكنوا من الحصول على خدمات عامة بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية ، وذلك لأن الحكومة لم تسجل ولاداتهم كليا أو على الفور ، كما ان عدد الولادات الغير مسجلة لا يزال مجهولا.

وفرت الحكومة للأطفال السعوديين التعليم المجاني والرعاية الطبية ، ولكن هذه المزايا لا تشمل الأطفال الأجانب .

يتم فصل الأطفال الذكور عن الإناث في المدارس ابتداء من سن السابعة . كانت إساءة معاملة الأطفال مشكلة بالرغم من صعوبة تقدير مدى انتشارها، نظراً لأن الحكومة لا تحتفظ بإحصائيات عامة حول هذه القضايا. وخلال العام ووفقاً لتقريرها السنوي سجلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ٧٢ حالة من العنف ضد الأطفال.

بدأت لجنة الحماية الاجتماعية غير الحكومية حملة لتدريب العاملين الصحيين على تحديد علامات سوء المعاملة. وقامت ثلاث لجان غير حكومية ، واحدة في الرياض وواحدة في القسم وواحدة في جدة بإدارة ملاجئ للنساء والأطفال.

في ٧ أكتوبر ، بدأت الأميرة عادلة بنت عبد الله إنشاء سجل وطني لرصد حالات إساءة معاملة وإهمال الطفل في مستشفى الملك فيصل في الرياض ، والبرنامج أنشئ بالتعاون مع برنامج الأمان الأسري الوطني لمكافحة إساءة معاملة الطفل.

لا تحدد الشريعة الإسلامية الحد الأدنى لسن الزواج ، ولكنها تقترح بان الفتيات يصبحن على استعداد للزواج عندما يصلن إلى سن البلوغ ، ووفقاً للمفتي العام للمملكة ، عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ ، فان الفتاة التي لا يتجاوز عمرها عن ١٠ سنوات من الممكن ان تتزوج ، وذكرت الصحف عن حدوث حالات زواج لفتيات في سن التاسعة من رجال أكبر من ٦٠ سنة. ان العائلات التي ترتب مثل هذه الزيجات من دون موافقة الفتاة تقوم في كثير من الأحيان لتسوية ديون العائلة.

فعلى سبيل المثال ، في ١١ آب ، ووفقا لما ذكرته صحيفة اليامي جرى تزويج فتاة تبلغ من العمر تسع سنوات لرجل يبلغ من العمر ٦٩ عاما ، ووافق والد الفتاة على الزواج مقابل ٣٠،٠٠٠ ريال (٨،٠٠٠ دولار).

وفي ٢٥ أغسطس ، ذكرت صحيفة عكاظ بأنه جرى تزويج فتاة ضد إرادتها تبلغ من العمر ١٢ عاما لرجل عمره ٨٠ عاما ، وهربت الفتاة إلى منزل خالتها لكنها أعيدت إلى زوجها.

واصلت ووسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان المحلية وبعض الناشطين في مجال الإصلاح بالدعوة إلى وضع حد لزواج الأطفال. وذكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان أولا بان زواج الأطفال قد وقع في مناسبات نادرة ، ولا سيما في المناطق الريفية أو لتسوية ديون العائلة.

والقانون يستلزم تسجيل جميع الزيجات قبل اتمام الزواج. ووفقا لرئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ، فقد أصدرت الحكومة تعليمات لمسجلي الزواج بعدم تسجيل الزيجات التي تشمل الأطفال.

وعلى عكس السنوات السابقة ، لم ترد أية تقارير عن الاستغلال الجنسي للأطفال الأجانب الذين تم إدخالهم إلى البلاد خلال فترة الحج.

لا يوجد قانون محدد ينص على إصدار عقوبات ضد القضايا التي تتعلق ببيعاء الأطفال ، ولا على الاغتصاب ولا على الحد الأدنى لزواج الصغيرات بالرضا.

لا يحصل الأطفال على الخدمات الاجتماعية أو التسجيل في المدارس أو الجامعات ما لم يكونوا يحملون بطاقة الهوية الشخصية أو تصاريح إقامة سارية المفعول ومسجلة بشكل صحيح في سجل الأسرة .

الاتجار بالأشخاص

يحظر قانون شامل ، تم التوقيع عليه في ١٣ يوليو لمكافحة الاتجار بالأشخاص لأغراض الدعارة والعمل القسري والتسول غير الطوعي أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق ، أو الإكراه على الحصول على الأعضاء البشرية أو إجراء التجارب الطبية.

وردت تقارير عديدة عن استمرار الاتجار بالأشخاص والذي يمثل مشكلة خطيرة ومنتشرة من داخل البلاد وخارجه لأجل العبودية غير الطوعية والعمالة غير الماهرة والاستغلال الجنسي التجاري.

ان المعرضين لخطر الاتجار بصفة خاصة هم الرجال والنساء الذين يتطوعون للسفر إلى البلاد للعمل كخدم منازل أو عمال غير مهرة . كما يخضع بعض العمال الأجانب إلى شروط تشكل مظهر من مظاهر العبودية تشمل عدم دفع أجور، والإكراه على العمل ١٨ ساعة في اليوم ومصادرة جواز سفر وقيود على التنقل وتهديد بدني ونفسي واعتداء جنسي.

تعتبر البلاد مقصد للعمال من بنجلاديش والهند وسريلانكا ومصر ونيبال وباكستان والفلبين واندونيسيا والسودان وأثيوبيا ونيجيريا واليمن وباكستان وأفغانستان وتشاد والسودان. ويتم أيضاً تهريب نساء آسيويات وأفريقيات بغرض الاستغلال الجنسي التجاري ، وبعضهن يتم اختطافهن وإجبارهن للعمل في الدعارة بعد هروبهن من أرباب عملهن المسيئين . بالإضافة الى ذلك فإن البلد هو مقصد أيضاً لأطفال من النيجر واليمن وباكستان وأفغانستان وتشاد والسودان حيث يجبرون للعمل في التسول وكبائعين في الشوارع .

ان المعرضين لخطر الاتجار بالبشر بصفة خاصة هم عمال المنازل الذين يجبرون على العمل القسري ، ويرجع ذلك جزئياً لممارسات التوظيف الخادعة ، والعرف الواسع النطاق الذي يتضمن حجز جوازات السفر من قبل رب العمل واشترط موافقة صاحب العمل لحصول العامل على تأشيرة خروج .

تقوم وكالات توظيف العمال والمتعاقدين معهم وكذلك الشركات في أحيان كثيرة بالتعاقد مع بعض العمال من البلدان المنخفضة الدخل تحت ذرائع كاذبة . يقوم نظام الكفالة بربط تصريح الإقامة للعامل الأجنبي بالكفيل ، وعندما تقطع العلاقة ما بين العامل والكفيل أو هروب العامل أو تركه للعمل ، فإنه يكون غير قادر على مغادرة البلاد.

ذكرت الجريدة الرسمية السعودية في آب / أغسطس ٢٠٠٨ أن عدد العاملين في المنازل غير الشرعيين في البلاد زاد بنسبة ٤٠ في المئة خلال هذا العام ، بسبب ما تردد عن سوء ظروف

العمل التي يواجهها العاملون في المنازل وهروبهم من كفلائهم إلى أرباب عمل آخرين من دون تغيير وضع كفالتهم .

إن العامل الأجنبي الذي يغير رب عمله وتحوله إلى شخص آخر غير الكفيل الأصلي يكون عرضة للاستغلال .

ففي ٧ مايو ، تقطعت السبل بمجموعة من ١٥ عامل أجنبي في الرياض وبقوا لأكثر من سنة بعد وفاة كفيلهم بعد ان انتهت مدة إقامتهم . وفي مثل هذه الحالات ، يجوز للسلطات اعتقال واحتجاز العمال لحين انتهاء المفاوضات بين السفارات ذات الصلة أو عائلات العمال في بلادهم لتسهيل عودتهم .

منذ ١٣ أكتوبر ، كان لدى الحكومة القدرة على ملاحقة قضايا العمال الأجانب بموجب قانون الاتجار الجديد ، والذي يمكنها من فرض عقوبات تصل إلى ١٥ عاما في السجن وغرامات مالية تصل إلى مليون ريال (٢٦٦،٦٦٧ \$) أو كليهما .

وينص القانون على فرض عقوبات أكثر صرامة في ظروف خاصة ، بما في ذلك الجريمة المنظمة ، ويعاقب القانون أولئك الذين يرتكبون الجريمة بالإضافة إلى الأشخاص الذين يساعدون على ارتكابها أو التحريض عليها .

ولم ترد تقارير بحلول نهاية العام عن إجراء تحقيقات أو ملاحقات قضائية بموجب القانون المذكور .

في تشرين الثاني / نوفمبر أقامت الحكومة برامج توعية وتدريب فني حول الاتجار بالبشر للمسؤولين الذين يعملون في القضاء شمل مدعين عامين ومحققين وقضاة في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

قامت السلطات باعتقال وترحيل العديد من ضحايا الاتجار في مراكز الترحيل ومراكز الشرطة نظرا لعدم وجود إجراءات لتحديد هوية الضحايا .

ويخشى بعض الضحايا من الاعتقال أو الترحيل وذلك بسبب وضعهم الغير قانوني أو بسبب وضعهم كهاربين (من غير القانوني للعامل الأجنبي الهروب من الكفيل القانوني في البلد) أو بسبب ممارسة البغاء ، ولذلك فإن معظم الضحايا يهربون مباشرة إلى سفاراتهم انتظاراً لإعادتهم لأوطانهم .

وكما ورد فإن الحكومة تساعد بعض ضحايا الاتجار بالبشر بتوفير ملاجئ وتزودهم بخدمات طبية وقانونية وإقامة مؤقتة تتضمن راحة من الترحيل. وتقوم المستشفيات العامة بمعالجة ضحايا الاتجار بالبشر من الذين يحتاجون إلى الرعاية الطبية. احتفظت سفارات سريلانكا واندونيسيا والفلبين ببيوت آمنة غير رسمية (غير مجازة) في مدينة الرياض لمواطني تلك البلدان من ضحايا الاتجار.

المعوقون

لا يحظر القانون الأساسي للحكم التمييز ضد المعوقين ، كما لا يوجد قانون يفرض تأمين وسائل عامة تساعد المعاقين على تسهيل حركتهم ، ومع ذلك تضمن الأبنية التجارية الحديثة هذه الوسائل وكذلك المباني الحكومية. وزارة الشؤون الاجتماعية هي المسؤولة عن حماية حقوق المعوقين .

خول مرسوم ملكي صادر عام ٢٠٠٠ بتوفير وقاية وعلاج من الأمراض ورعاية اجتماعية وسكن وخدمات للمعوقين وأسرهم ، وتشجيع المؤسسات والأفراد للمساهمة في الأنشطة الخيرية لمساعدة المعوقين.

ووفقا لوزارة الشؤون الاجتماعية ، كانت هناك العديد من المراكز التي ترعاها الحكومة مخصصة للمعوقين مثل معهد النور للمكفوفين الذي يشغل ١٠ مرافق للأطفال المكفوفين ، ومعهد الأمل للصم الذي يضم ٢٣ فرعا ، ومعهد للمتخلفين عقليا ، التي كانت قد ضمت ٢٣٣ وحدة للمدارس ، ومراكز إعادة التأهيل الاجتماعي والرعاية الاجتماعية للمسنين.

توفر بعض مشاريع إعادة التأهيل المهني وبرامج الرعاية الاجتماعية الفرص للمعوقين ، كما قامت الحكومة بإنشاء مؤسسات لرعاية الأطفال المشلولين في الرياض والطائف. كان هناك خمسة منازل أيضا لإعادة التأهيل المهني ، اثنتان منها للبنات ، وثلاثة مراكز لإعادة التأهيل الاجتماعي لأولئك الذين لديهم إعاقات شديدة وتسعة مراكز لإعادة التأهيل الكامل.

قامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بمساعدة الأسر التي لديها أشخاص من ذوي الإعاقة ، وقد أدى توفير الخدمات الاجتماعية التي قدمتها الحكومة إلى إدخال المعاقين في الاتجاه العام السائد.

وينص قانون العمل على أن يقوم أرباب العمل من الذين يشغلون ٢٥ موظفاً أو أكثر بتخصيص ٤ في المئة من الوظائف للمعوقين.

كانت هناك تقارير تنتقد الرعاية وخاصة السكن والصحة العقلية للمرضى ، الا انه لم يكن هناك ادلة على وجود أنماط من التعسف والانتهاكات .

الأقليات القومية/ العرقية/ الاثنية

بالرغم أن التمييز العرقي مخالف للقانون غير أنه كان هناك تحيزاً اجتماعياً واضحاً يستند على الأصل العرقي أو الاثنية. وتعرض العمال الأجانب من آسيا وأفريقيا لأشكال مختلفة من التمييز الرسمي وغير الرسمي.

كانت هناك بعض حالات الاعتداء وانتهاكات واسعة ضد العمال الأجانب ، كما وردت تقارير عن حصول تمييز عنصري ضد الأشخاص من غير ذوي الأصول العربية وخصوصاً الأشخاص من أصل أفريقي.

لا تزال الطائفة الشيعية تعاني من التمييز الاجتماعي والقانوني والاقتصادي والسياسي ، وفي محاولة لمعالجة المشكلة ، أقامت وزارات الدفاع والداخلية والحرس الوطني دورات تدريبية في السنوات الأخيرة لضباط الشرطة وإنفاذ القانون لمكافحة التمييز.

وخلافاً للسنوات السابقة ، لم ترد تقارير إعلامية جديدة عن متزوجين أُجبروا على الطلاق بسبب " عدم تكافؤ النسب " .

في عام ٢٠٠٧ أيدت إحدى محاكم الاستئناف في الرياض الطلاق القسري لفاطمة التيماني وزوجها. وقد نجح إخوة غير أشقاء لفاطمة التيماني بتخليقها لان زوجها قد كذب بشأن نسبه القبلي. وفي نهاية العام ، طلب من المحكمة إعادة النظر في القضية بأمر ملكي.

تمييز وإيذاء اجتماعي وانتهاكات قائمة على أساس اللواط والهوية الجنسية

يكون عقاب النشاط الجنسي بين شخصين من نفس الجنس هو الموت أو الجلد وذلك بموجب تفسير الشريعة الإسلامية في المملكة. ويمنع القانون الرجال من التصرف كالنساء أو ارتداء ملابس النساء ويمنع النساء من ارتداء ملابس الرجال ، وهناك تقارير عن تمييز وعنف بدني ومضايقة تجاه اللوطية.

لا توجد في البلاد مؤسسات للمثليين والمخنثين والمتحولين جنسياً. وليس هناك تمييز رسمي قائم على أساس اللوئية في العمل والسكن وانعدام الجنسية أو الحصول على التعليم أو الرعاية الصحية. ومن الممكن ان يشكل اللواط أساساً للمضايقات والابتزاز ، أو غيرها من الإجراءات.

في ١٣ يونيو ، ألقى شرطة الرياض القبض على ٦٧ فلبيني أقاموا حفلة كانوا يرتدون فيها ملابس نسائية وتناولوا فيه المسكر. ووفقاً لسفارتهم ، أفرجت الشرطة عن الرجال وسلمتهم لأرباب عملهم ولا تزال التهم الموجهة ضدهم في طريقها للقضاء .

في عام ٢٠٠٧ ووفقاً لما ذكرته صحيفة عكاظ فقد جرى جلد رجلين ٧،٠٠٠ جلدة علناً في مدينة الباحة بعد ادانتهم بتهمة اللواط.

تمييز وإيذاء اجتماعي من أنواع أخرى

كان هناك تمييز اجتماعي قائم ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز ، وبموجب القانون فإن الحكومة تقوم بترحيل العمال الأجانب الذين تثبت إصابتهم بفيروس الإيدز لدى وصولهم أو عند مراجعتهم للمستشفى لأسباب أخرى. لم يكن هناك مؤشر على أن الأجانب المصابين بفيروس الإيدز قد حرّموا من الحصول على العلاج المضاد للفيروسات أو قامت السلطات بعزلهم .

ان جمعية مساعدة مرضى الإيدز ، التي تأسست في آذار / مارس ، هي المنظمة الغير حكومية الأولى من نوعها في البلاد . وعملت المنظمة وبالتعاون مع البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز في مكة المكرمة ، وقامت بإعطاء معلومات عن الفيروس واستشارة طوعية واختبار من خلال فرق متنقلة للاختبار ، ومساعدة نفسية ومحاربة وصمة العار والتمييز ضد الأشخاص المصابين بالفيروس ومساعدة طبية للأسر التي لديها مصابين بفيروس الإيدز ؛ وواجهت المنظمة قيوداً على عملها .

القسم السابع حقوق العمال

أ- حق التجمع

لا ينص القانون الأساسي على حق العمال بتأسيس اتحادات عمالية مستقلة ، ولا توجد اتحادات عمالية في البلاد ، وسمحت الحكومة بتأسيس لجان عمالية للمواطنين في الشركات المحلية من ضمنها المصانع التي توظف أكثر من ١٠٠ موظف .
بإمكان ممثلي وزارة العمل حضور اجتماعات اللجنة ، كما ان بإمكان الوزارة تقديم توصيات إلى إدارة الشركة من أجل تحسين ظروف العمل وزيادة الإنتاجية وتحسين الصحة والسلامة وإقامة برامج تدريب .

لا ينص قانون العمل على حق العمال في تنظيم الإضراب بصورة قانونية ، كما لا يحظر الانتقام ضد المضربين ، وتقوم السلطات في بعض الحالات بالقبض على المضربين وترحيلهم وبسرعة .

في ١٥ يناير ، ووفقاً لما ذكرته صحيفة الشعب الصينية على الانترنت قامت السلطات السعودية بترحيل ٢٣ عامل صيني من مجموع ٢٠٠ عامل بسبب الإضراب الذي نظموه للاحتجاج على تدني الأجور، ووقعت الأحداث في احد مواقع البناء ببعد ٦٢٠ ميلا الى الشمال من الرياض .

ب- حق التنظيم والمساومة الجماعية حول الأجور

لا ينص القانون على بند يخص حماية المساومة الجماعية. واستمر منع المساومة الجماعية. لم تضع الحكومة خطاً لمعالجة حقوق المساومة الجماعية أو المحاولات التي يقوم بها المواطنين أو العمال الأجانب في التنظيم والمساومة .

ليس هناك مناطق لمعالجة مسالة تصدير العمالة.

ج- منع العمل القسري أو عمل السخرة

وضع قانون العمل شروط العمل الطوعي ودفع الأجور ، بما في ذلك الشروط ودفع الأجور للأطفال ، وهذا من شأنه أن يحظر العمل القسري ، ومع ذلك ، فقد وردت تقارير تفيد بوقوع عمل قسري أو إجباري .

واصلت الحكومة دراسة نظام الكفالة ، ولكن بحلول نهاية العام لم يتم تنفيذ تغييرات لتقليل حوادث الانتهاكات ، كما لم يتم انجاز خطط لإنشاء لجنة حكومية للإشراف على العمال الأجانب أو الشركات المتخصصة في تنظيم قوة العمل الأجنبية والإشراف على توقيع عقود بين أرباب العمل والعمال .

تعرض العديد من العمال الأجانب لشروط تعسفية من أرباب العمل من الممكن أن تمثل عبودية غير طوعية ، بما في ذلك عدم دفع الأجور لشهور وسنوات وعبودية الديون والحبس ومصادرة وثائق السفر وبطاقة الهوية الشخصية وعمل ١٨ ساعة في اليوم بدون عطلة وعقد تحويل وتخويف واعتداء جسدي .

وفقا لمنظمة هيومان رايتس ووتش ، يوجد في البلاد ما يقرب من ١,٥ مليون من خدم المنازل الأجانب ومعظمهم من النساء ، وقد وردت العديد من حالات الاعتداء عليهن .

فعلى سبيل المثال ، دخلت المواطنة الكينية (عائشة نور) البلاد في ٢ مايو للعمل كخادمة محلية. تم اساءة معاملتها وأجبرت على العمل ١٨ ساعة في اليوم وحرمت من التغذية السليمة. وبعد خمسة أشهر قام مخدمها برميها من نافذة الطابق الثالث ، سقطت في بركة السباحة ونجت من الموت مع كسور في الإطراف .

عملت عائشة لدى صاحب العمل لمدة خمسة أشهر لكنها لم تتلق الأجور إلا لشهر واحد فقط. بقيت في مركز الترحيل في جدة حتى قامت السفارة الكينية بإعادتها للوطن .

في ١٩ كانون الأول وفي قضية أخرى ، عثرت السلطات في الرياض على جثة خادمة سريلانكية كانت تعمل في مدينة الهفوف في المنطقة الشرقية ، وقد كتبت الخادمة إلى والديها بأن كفيها قد أساء معاملتها وكان يضربها ، وقد قامت السلطات باعتقال مخدمها وهو الآن رهن الاعتقال في انتظار المحاكمة بحلول نهاية العام.

من حيث التنقل والسفر ، فان العمال الأجانب يكونوا تحت السيطرة الكاملة لكفلائهم أو أصحاب العمل حيث يقومون باحتجاز جوازات سفر العاملين الأجانب بدون موافقة العمال ، بالإضافة إلى ذلك، منع بعض أصحاب العمل الأجانب من الحصول على تأشيرات خروج من الدولة للضغط عليهم لتوقيع عقد عمل جديد أو تقديم تنازل ضد أصحاب العمل بسبب عدم دفعه الرواتب أو الحوافز أو للضغط على العمال لحل النزاعات المحتملة مع أصحاب العمل .

وفي حالات نادرة ، يمثل موظف السفارة الأجنبية المسؤول عن قضايا العمال التابعين لدولته. في بعض النزاعات المتعلقة بالعقود ، يقوم الكفيل بحجز العامل في البلاد لحين تسوية الخلاف معه وإجباره على قبول تسوية غير ملائمة .

يجوز للأجانب الإقامة أو العمل في البلاد فقط بكفالة مواطن سعودي أو شركة تجارية ، ولا يسمح القانون للأجانب بتغيير أماكن عملهم إلا بعد موافقة الكفيل وهذا يؤدي الى إجبار العامل للبقاء مع الكفيل أو السعي للحصول على المساعدة من السفارة في العودة إلى وطنه .

يتضمن قانون العمل فرض عقوبات على بعض أنواع السخرة وذلك من خلال دفع غرامات وفرض منع على توظيف العمال في المستقبل ، ولكن القانون لا ينطبق على خدم المنازل ، وبإمكان خدم المنازل الاتصال بمكاتب العمل التابعة لسفاراتهم للحصول على المساعدة ، بالإضافة إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ووزارة العمل والحقوق المدنية ومراكز الحقوق المدنية التابعة لوزارة العمل وهما جزء من قسم جديد مسؤول عن رفاه العمال المغتربين.

ووفقاً لهيئة حقوق الإنسان فان وزارة العمل لديها إدارة لحماية ورعاية العمال الأجانب وتوفير الخدمات ولمعالجة سوء المعاملة واستغلال العمالة الأجنبية وحمايتهم من الإيذاء.

بإمكان العمال التقدم إلى مراكز الحقوق المدنية والى مكاتب حكام الأقاليم لتقديم اعتراض على القضاة في ديوان المظالم ضد القرارات الصادرة ضدّهم من تلك السلطات . ووفقاً للمعلومات الواردة من الحكومة فانه لم تجري تحقيقات جنائية أو ملاحقات قضائية أو إدانات أو أحكام بحق تهم تخص العمل القسري طبقاً لقانون العمل .

ان الأعراف السائدة في البلاد بما في ذلك الحظر المفروض على قيادة النساء للسيارات ، تجعل من الصعب على خدم المنازل تقديم شكاوى . وأفادت بعض السفارات بأنها قد تلقت بعض الشكاوى عبر الهاتف وهروب بعض الخدم إلى السفارات .

لا تفرض الحكومة غرامات أو حظراً على توظيف العمال ، وواصل أصحاب العمل المسيئين أو وكالات التوظيف والعمال الأجانب بانتقاد الشرطة لعدم استجابتهم لطلبات الحصول على

مساعدة . وفي مناسبات نادرة ، فرضت الحكومة غرامات مالية صغيرة أو حظر على استقدام العمالة الأجنبية على الوكلاء المقصرين بعدم دفع أجور العمال .
في ١٧ ديسمبر ، أورد موقع بنجلاديش ميديا بأنه قد جرى ترحيل ٤٠،٠٠٠ عامل بنجلاديشي خلال الشهر التسعة الماضية بسبب انتهاء صلاحية تأشيرات الحج التي لديهم . ووفقاً لمصادر في وزارة توظيف العمل فإن عمليات الترحيل قد جرت بسبب إثارة الاضطرابات العمالية والإضرابات والاحتجاجات على تدني الأجور وظروف العمل السيئة.

خلال سنة هرب المئات من العاملين في الخدمة المنزلية من الفارين من العنف أو الاعتداء الجنسي الأخرى إلى سفاراتهم . واحتفظت بعض السفارات من البلدان ذات الكثافة السكانية العالية ببيوت آمنة للمواطنين الفارين . ووفقاً لممثلي السفارة ، فإن الضحايا غالباً ما يسعون للحصول على مساعدة قانونية من الشرطة ومن السفارات للحصول على استحقاقات نهاية الخدمة وعلى تأشيرات الخروج ، وان التهم الجنائية ضد أصحاب العمل المسيئين نادراً ما يتم عرضها على المحاكم .

انخفضت التقارير الصحفية خلال العام التي تتحدث عن حدوث إساءة معاملة ضد خادمت المنازل . ووفقاً لصحيفة عرب نيوز فقد أوردت السفارة الاندونيسية عن تلقيها ١٠٢ شكوى مقدمة من مكتب العمل التابع لها تزعم عن حدوث اعتداءات جنسية ، و ١٥٦ حالة من حالات الاعتداء الجسدي تعرض لها مواطنيها في النصف الأول من هذا العام.

في عام ٢٠٠٨ قرر مكتب العمالة الأجنبية السيريلانكي الحد من عدد خدام المنازل السريلانكيين القادمين للعمل في البلاد ، وذلك بسبب زيادة حالات سوء المعاملة ضدهم ، وشن المكتب حملة ضد شركات التوظيف الاحتيالية .

د- منع تشغيل الأطفال والسن الأدنى للعمل

توجد عمالة للأطفال في البلاد والتي تكون على شكل تسول . ويعمل بالتسول الأطفال السعوديين من الأسر الفقيرة والأطفال الأجانب من ضحايا الاتجار بالبشر الذين يتم استقدامهم الى البلاد خصيصاً لهذا الغرض .

أطفال من بلدان أخرى ، وبالخصوص من اليمن يجبرون على التسول والبيع في الشوارع وربما العمل في تجارة العائلة .

وردت بعض التقارير عن عمال منازل أجنبى تقل أعمارهم عن ١٨ ، وصلوا الى البلاد بوثائق مزورة.

توفر وزارة الشؤون الاجتماعية خدمات تهدف إلى تأمين مستوى معيشى لائق لكل مواطن سعودي ، لكن مثل هذه الخدمات ليست متوفرة للأجانب.

بموجب القانون، لا يسمح لأي حدث اقل من الخامسة عشر بالعمل في أي حقل مهني وذلك إلا إذا كان العائل الوحيد للعائلة. ليس هناك عمر أدنى للعمال في تجارة العائلة أو المجالات الأخرى التي تعتبر امتداداً للعائلة مثل الزراعة ورعي الماشية والخدمة المنزلية. ولا يجوز تشغيل الأطفال تحت سن ١٨ في صناعة خطرة مثل مناجم الفحم أو تلك الصناعات التي تستخدم مكائن كهربائية.

في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٨ كشفت دراسة قامت بها مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا بأن عمالة الأطفال هي ظاهرة متنامية. ووفقا للدراسة فان ١,٥٤ في المئة من عمل الأطفال ، بما في ذلك ٢,٣ في المئة في المنطقة الشرقية.

وفي عام ٢٠٠٨ أوردت صحيفة عكاظ ووفقا لدراسة أجراها معهد الملك عبد الله للبحوث والدراسات بان هناك أكثر من ٨٣,٠٠٠ طفل كانوا يعملون في الشوارع .

وفي ٢ سبتمبر ، أفادت صحيفة عرب نيوز بان هناك أطفال يبلغون من العمر تسع سنوات يعملون ساعات طويلة في سوق العاتكة لبيع الفاكهة جنوب الرياض ، ويقومون أحيانا بنقل سلع تتجاوز ثلاث مرات وزنهم.

تحفظ وزارة الشؤون الاجتماعية بمكاتب لها في مكة والمدينة لمكافحة مشكلة تسول الأطفال.

هـ - ظروف العمل المقبولة

في الوقت الذي لا يوجد فيه حد أدنى لرواتب العمال السعوديين فقد كان الحد الأدنى غير الرسمي للراتب في القطاع الخاص (\$٤٠٠) أي (١٥٠٠ ريال) شهريا ، وهو غالبا ما يوفر حياة كريمة للعيش بالنسبة للعامل السعودي وعائلته والتي تحصل أيضا على علاوات حكومية مختلفة.

يشكل العمال الأجانب حوالي ٨٨ في المئة من القوى العاملة العاملة في القطاع الخاص. ويتم التفاوض على عملهم وأجورهم وأماكن معيشتهم وظروف العمل بصفة عامة والاتفاق عليها قبل مغادرتهم لبلدهم الاصيلي .

تحدد أنظمة العمل أسبوع العمل بـ ٤٨ ساعة بأجر اعتيادي. وتسمح لأصحاب العمل بتشغيل العمال ١٢ ساعة إضافية تدفع على أساس مرة ونصف من الراتب المقرر. أيضا ينص قانون العمل على إعطاء (٢٤) ساعة راحة عادة يوم الجمعة أو قد يمنحها صاحب العمل في يوم آخر.

لا توجد تقارير تعكس ما إذا كانت هذه المعايير قد وضعت موضع التنفيذ. وكانت هناك تقارير موثوقة تفيد عن قيام بعض أرباب العمل بإجبار الخادمت في المنازل على العمل ما بين ١٦-٢٠ ساعة يوميا ولسبعة أيام في الأسبوع مع حرمانهن من الأجور أو إعطائهن القليل منها .

ينص قانون العمل على عمليات التفتيش عن السلامة وتمكين المفتشين المعيّنين من وزارة العمل بالقيام بعمليات تفتيش على المواد المستعملة أو المتداولة في العمليات الصناعية وغيرها وتقديم عينات من المواد التي يشتبه في أنها خطيرة إلى المختبرات الحكومية. تعمل مديريةية الخدمات الصحية المهنية التابعة لوزارة الصحة مع وزارة العمل حول مسائل الصحة والسلامة.

وتتطلب أنظمة العمل من أصحاب العمل حماية العاملين من الأمراض والمخاطر المتعلقة بالعمل على الرغم من حدوث بعض الانتهاكات ، ولم تشمل هذه الأنظمة المزارعين ورعاة الماشية وخدم المنازل والعاملين في تجارة عائلية.

لا يستطيع العديد من العمال الأجانب ، لاسيما خدم المنازل ، من ممارسة حقهم بإزالة أنفسهم من الأوضاع الخطرة ، ويقوم أرباب العمل في بعض الأحيان بتركهم داخل المنزل وعدم السماح لهم بالخروج أو التهديد بعدم دفع أجورهم إذا غادروا.

كما يقوم أرباب العمل أيضا بتعريض العمال الأجانب لشروط تعسفية تشكل مظهر من مظاهر العبودية تشمل عدم دفع أجور، مصادرة جواز سفر وبطاقة الهوية الشخصية والعمل لساعات طويلة بدون عطلة ، وتغيير العقود وتهديد بدني ونفسي .

وقام قسم حماية العمال الأجانب التابع لوزارة العمل بمعالجة بعض حالات سوء المعاملة والاستغلال ، ويتمكن العمال الأجانب بتقديم الشكاوى والسعي للحصول على مساعدة من

المكاتب الـ ٣٧ التابعة للوزارة المنتشرة في جميع أنحاء البلد ، على الرغم من عدم استجابة الحكومة لهذه الشكاوي بصورة عامة .

قامت وزارة العمل في أحيان كثيرة بمنع الأفراد والشركات الذين يسيئون معاملة العمال الأجانب من كفالة مثل هؤلاء العمال لمدة خمس سنوات ، على الرغم من عدم وجود إحصاءات متاحة . ومن الممكن ان تقوم وزارة العمل بمنع أرباب العمل الذين لديهم انتهاكات متكررة إلى أجل غير مسمى. وتشترط بعض اتفاقات العمل الثنائية الموقعة بين بعض الدول على ايجاد ظروف عمل جيدة للعمال ، الا ان تطبيق هذه الشروط يكون مشكلة في بعض الأحيان.

في ٢ فبراير ، أفادت صحيفة عرب نيوز عن حدوث مشاكل لأربعة ميكانيكيين باكستانيين كانوا يستحقون أجور لمدة ست سنوات كمستحقات نهاية خدمة ومنح تذاكر عودة إلى باكستان وتكاليف علاج طبي ، الا ان العمال لم يحصلوا على تعويضات بالرغم من أن لجنة تسوية نزاعات العمل في مكة المكرمة قد أصدرت قرارا لصالح العمال الباكستانيين في عام ٢٠٠٦ .